الاحتمالات التفسيرية

في القراءة المُعاصِرة للنصّ القُرآني .

إعداد :

د/ حنان بنت لويفي بن علي العمري.

أستاذ مساعد في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية.

قسم علوم القرآن، جامعة جده.

- ملخص البحث.

يهدف هذا البحث إلى تحديد مفهوم الاحتمالات التفسيرية عند أصحاب القراءات المعاصرة، وإلى معرفة كيفية تعامل المفسرين مع الاحتمالات التفسيرية، والتنبيه على أسباب خطأ الاحتمالات التفسيرية المعاصرة، ومن أهمها: مخالفة مقاصد القرآن الكريم، والتأثر بالمناهج الغربية، واتباع الهوى، والاعتماد عل العقل المجرَّد، والاقتصار على اللغة.

وانتهت الباحثة إلى أن الخطأ الذي يقع كثيراً من بعض المتصدرين للتفسير بالرأي؛ هو بسبب إعراضهم عن تفسير الصحابة والتابعين، والتفسَّير بمجرد الرأي والهوى.

كما قررت أنه ليس للتأويل عند أصحاب القراءات المعاصرة ضابطٌ معين إلا اتّباع الهوى، وتحكيم العقل البعيد عن كل الأصول المعتمدة، سواءً في أصول التفسير، أو في الشريعة. وأنه يشترط لصحة الاحتمالات التفسيرية ضوابط خاصة بالمفسِّر، وضوابط خاصة بالقول المفسَّر به.

Summary

This research aims to define the concept of interpretative possibilities among those with contemporary readings, and to know how interpreters deal with interpretative possibilities, and to warn about the causes of the error of contemporary interpretative possibilities, the most important of which are: violating the purposes of the Holy Qur'an, influencing Western curricula, following fancy, and relying on the abstract mind, And depending only on the language.

The researcher concluded that the mistake that occurs to many interpreters who are dependent on their opinion is due to their exclusion from the interpretation of the companions and the followers, and the interpretation is merely the opinion and the desire.

It also decided that the interpretation of the contemporary readers does not have specific rules except following his desire and his arbitration of the mind that is far from all the established principles, whether the principles of interpretation, or the principles of the Islamic law (Shari`ah). And that the interpretative possibilities are only correct when the interpreter fits the conditions, and following the rules of the interpreted statement.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدى للعالمين، وجعله شفاء للمؤمنين، وموعظة للخلق أجمعين وأنار به قلوب عُميًا، وأسمع به آذانا صُمًّا، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين محمد صلى الله وعلى آله وصحبه وسلم إلى يوم الدين. وبعد:

لما كانت منزلة القرآن الكريم في نفوس المسلمين عزيزة؛ اجتهد العلماء في بيان معانيه، وإظهار حكمه ومراميه، والتصدي لكل من طعن فيه، سواءً من أعداءِ الدين، أو من المخالفين من أصحاب البدع والأهواء.

ولئن كان الانحراف في تأويل القرآن فيما مضى حاصلاً، فهو في هذا الزمن أشد ظهورًا، وأكثر شرورًا؛ فقد تسلّلت نظريات عديدة، واتجاهات مريبة، تتأول النصّ القرآني على غير هدى، وتتهم السلف بالجهل، وتنادي بضرورة تجاوز الأثر والتقليد، وإقامة التحديث والتجديد، والهوسِ بتطبيق النظريات الغربية، والفلسفات الوضعية، التي نبذها الغرب وسئِمَ منها، وتلقفها منه الشرق واعتنقها.

ومما يؤسف له أن هذه الدعاوى الفارغة تجرأ للمناداة بها أصحابها، وبثوا سمومهم في كل صوب، ونشروها على الملأ دون حياءٍ أو خوف.

وعلى الرغم من تهافت هذه الدعاوى إلا أنها قد عمت بها البلوى، ووجدت من يحتويها ويدعوا لها؛ لذلك كان لزامًا على أهل العلم صرفُ الهممِ إلى التحذيرِ منها، والذودِ عن كتابِ ربهم جلّ وعلا.

وهذا الدور قد قام به علماء الأمة خير قيام، ولا شك بضرورة وحتمية تواصل العمل على الانتصار لكتاب الله تعالى، وبيان الشبه التي يبثها الحاقدون كلما دعت إلى ذلك حاجة.

ولهذا اخترت دراسة هذا الموضوع، والذي سأستعرض فيه جملة من المحتملات التفسيرية للنصّ القرآني في القراءة المعاصرة، وبيان أسباب نشوء هذه الاحتمالات، وبعدها عن المعاني الصحيحة للقرآن الكريم.

وأرجو من الله تعالى التوفيق والسداد والقبول، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

❖ **وأما أهمية هذا الموضوع فتتضح في أمور كثيرة، منها:**

- إلقاء الضوء على مفهوم الاحتمالات التفسيرية.

- معرفة المقصود بالقراءات المعاصرة للنصّ القرآني.
- إبراز خطورة الاحتمالات التفسيرية للنصّ القرآني، ودورها في تحريف المعاني.
- الكشف عن أسباب الخطأ في هذه الاحتمالات التفسيرية.

❖ **وقد تناولت هذا الموضوع في مقدمة وأربعة مباحث، وهي على النحو الآتي:**

- **المقدمة**، وفيها أهمية هذا الموضوع.
- **المبحث الأول**: مفهوم الاحتمالات التفسيرية، والقراءة المعاصرة للنص القرآني. وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: مفهوم الاحتمالات التفسيرية.
- المطلب الثاني: مفهوم القراءة المعاصرة للنص القرآني.
- **المبحث الثاني**: تعامل المفسرين مع الاحتمالات التفسيرية. وفيه قسمان:
- القسم الأول: الاحتمالات اللغوية.
- القسم الثاني: الاحتمالات العقلية.
- **المبحث الثالث**: ضوابط الاحتمالات التفسيرية. وهي من جهتين:
- الجهة الأولى: الضوابط المتعلقة بقائل القول.
- الجهة الثانية: الضوابط المتعلقة بالمعنى المفسَّر به.
- **المبحث الرابع**: أسباب خطأ الاحتمالات التفسيرية المعاصرة، وفيه أربعة أسباب:
- السبب الأول: مخالفة مقاصد القرآن الكريم.
- السبب الثاني: التأثر بالمناهج الغربية، واتباع الهوى.
- السبب الثالث: الاعتماد عل العقل المجرَّد.
- السبب الرابع: الاقتصار على اللغة.
- **الخاتمة، وفيها أبرز النتائج والتوصيات.**
- **فهرس المصادر والمراجع.**
- **فهرس الموضوعات.**

المبحث الأول: مفهوم الاحتمالات التفسيرية، والقراءة المعاصرة للنص القرآني.

المطلب الأول: مفهوم الاحتمالات التفسيرية.

أولاً: معنى الاحتمال في اللغة:

الاحتمال مصدَر للفعل الثلاثي المزيد بحرفين: "احتَملَ"، وجذره اللغويّ "حَمل"، وله أصلٌ واحدٌ في اللغةِ، كما قال ابن فارس: "الحاء والميم واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إقلال الشيء.

يقال حَملتُ الشيء أحمِلُه حَمْلاً. والحَمْل: ما كان في بطنٍ أو على رأس شجرٍ. وتحامَلْتُ، إذا تكلَّفْتَ الشيءَ على مشقّةٍ" (١).

والحِمْل -بالكسر- ما حُمِل على ظهر أو نحوه. والحَمُولة: كلُّ ما احتَمَل عليه الحيُّ من بعيرٍ، أو حمارٍ. ويقال: احتمل القومُ وتحمّلوا: ذَهَبُوا وارتحلوا. وحَمَله: أعطاه ظهرًا يركبه، ويحمل نفسه عليه. قال تعالى: ﴿وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلاَّ يَجِدُواْ مَا يُنفِقُون﴾[التوبة:٩٢] وقال: ﴿ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾[الإسراء:٧٠]، ﴿فَالْحَامِلاَتِ وِقْرًا﴾ [الذاريات:٢] وهي السحاب تحمل الماء.

ومن معنوي ذلك: حَمْل الخطايا، ونحوها قوله تعالى:﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[العنكبوت:١٢]، وقوله: ﴿ فَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ﴾[النور:٥٤]. ومن الكناية "حَمَل به: كَفَل -كأنما تَعَلَّقَهُ في حوزته، والحميل: الكفيل، قال تعالى: ﴿وَلِمَن جَاء بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَاْ بِهِ زَعِيم﴾[يوسف:٧٢] (٢).

قال الراغب:" الحَمْل معنى واحد، اعتبر في أشياء كثيرة، فسوّي بين لفظه في فَعْل، وفرّق بين كثير منها في مصادرها، فقيل في الأثقال المحمولة في الظاهر كالشيء المحمول على الظّهر: حِمْل.

وفي الأثقال المحمولة في الباطن: حَمْل، كالولد في البطن، والماء في السحاب، والثّمرة في

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، (٢/ ١٠٦).

(٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل، د:محمد حسن جبل، (١/ ٥٠٣- ٥٠٤).

الشجرة تشبيها بحمل المرأة"[١]، وحمل فلان عَلى نَفسه فِي السّير، أي: جهدها فِيهِ[٢].

ويقال: حملتُ الشيء، وحَملنيه غيري، فاحتملته وتحملته، وهذه حِمالٌ مُحمّلة. وحاملهُ الشيء. وقد تحاملاه. واحملني يا فُلان: أي: أعني على الحمل. وحمل على قرنه حملة صادقة.

ومرت الحمولة، وهي الإبل التي يحمل عليها، ومنه قوله تعالى:﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ﴾[الأنعام:١٤٢]. ومرت وعليها حمول، وحمولة، أي: أحمالٌ، ومرت الحمول أي: الهوادج، كانت فيها نساء أو لم تكن.

وتحاملت الشيء: احتملته على مشقة. وتحامل عليّ فلان: لم يعدل.

ومن المجاز: حملت إدلاله عليّ واحتملته. قال الشاعر:

أدلَّتْ فلم أحْمِلُ وقالت فلم أُجِبْ

لَعَمْرُ أبيها إنَّني لظلومُ [٣]

واحتمِل ما كان منه ولا تعاتبه. وفلانٌ حليمٌ حَمُول. واستحمله الرسالة، وحمّلهُ إياها، وتحملها مغلغلة. وحملت فلاناً على صاحبه إذا أرشته عليه. وحمل على نفسه في السير وفي غيره.

وحملت الحقد عليه إذا أضمرته. قال الشاعر:

ولا أحمِلُ الحِقدَ القديم عليهم

وليس رئيسُ القومِ مَن يحملُ الحقدا [٤]

وفلان حملٌ على أهله: إذا كان ثقيل المرض. وما عليه محمل، أي: معتمد ومعول. واستحملت فلاناً نفسي، أي حملته حوائجي. وتحملت بفلان على فلان في الشفاعة.

وقلت له كلمة فاحتمل منها أي استفز وغضب. ويقولون للرجل عند كلمة تسوؤه: محتملاً لها، أي: احتملها ولا تستخفنك. واحتمل لونه: أي تغير [٥].

ويُفهم من المعاني السابقة أن الاحتمال في الأصل: مصّدر احتملَ الشيءَ، بمعنى: حملهُ، وهو

---

(١) المفردات في غريب القرآن، الراغب، (ص: ٢٥٧).

(٢) المعجم الوسيط، مجموعة من العلماء، (١/ ١٩٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في مجمل اللغة، لابن فارس، (ص: ٢٥٣)، الصحاح، للجوهري، (٤/ ١٦٧٧)، المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل يعقوب، (٧/ ٢٢٣).

(٤) البيت للشاعر محمّد بن عمير المقنع الكندي. ينظر: ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب الطائي، (٢/ ٣٩)، الشعر والشعراء، لابن قتيبة، (٢/ ٧٢٨).

(٥) أساس البلاغة، الزمخشري، (١/ ٢١٤).

افتعالُ منه. وقد تعددت معاني دلالاته في اللغة، فمن دلالاته:

– النهوض بالشيء بجهد ومشقة، وقبول الأمر الصّعب.

– عدم الاستقرار، والتعدد، والكثرة دون تمييز بين الصحيح والسقيم.

ثانيًا: مفهوم الاحتِمال في الاصطلاح:

تعددت تعريفات "الاحتِمال" في الاصطلاح وذلك لتعدد العلوم وتنوّعها، ومن التعاريف القريبة الدلالة اللغوية له تعريف الجُرّجاني الذي عرَّفه بأنه: ما لا يكون تصور طرفيه كافيًا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما. ويراد به الامكان الذهني(١)، ويعني بالتردد: عدم القطع بصحة طرفٍ دون آخر. ولذلك جوز الفقهاء والمتكلمون استعماله بمعنى الوهم والجواز، فقالوا في بيانه: الِاحتِمَال: يستَعمل بِمعنى الوَهم والجَوَاز فيكون لازِمًا، ويستعمل بِمعنى الِاقتِضَاء والتضمين فيكون مُتَعَدِّيا نحو: يحتَمل أَن يكون كَذَا، واحتمل الحَال وُجُوهًا كثِيرة(٢).

وقال بعض الفقهاء: الاحتمال مصدر احتمل الشيءَ، بمعنى حملهُ، وهو افتعالُ منه، ومعناه: أن هذا الحكم المذكور قابل ومتهيءُ لأن يقال فيه بخلافِهِ، كاحتمالِ قبولِ الشهادة بغير لفظِ الشهادة، نحو: أعلمُ، أو أَتحقق، أو أجزمُ، فإنَّه قابل للقول فيه بذلك. والاحتمال: تَبينُ أن ذلك صالِحٌ، لكونه وجهًا" (٣).

ولاشك أن المناسبة بين هذه التعريفات الاصطلاحية، والدلالة اللغوية لكلمة الاحتمال ظاهرة؛ حيث نجد أنها تدور على معنى حمل الأمر الصّعب، والنهوض به بجهدٍ ومشقة.

ثالثًا: مفهوم الاحتمالات التفسيرية :

إذا عرفنا بأن معنى التفسير هو: بيان معاني كتاب الله، يكون بذلك مفهوم الاحتمالات التفسيرية: حمل معاني القرآن وبيانها بأوجه متعددة، وأدلة معتبرة.

وقيل في تعريفها:" بيان الآية بتضمن أو تردد معناها إلى معنى أو معان؛ بدليل معتبر.

ويلاحظُ أنه قد وضِعَ قيد: بدليل معتبر؛ لإخراج الاحتمالات الباطلة، فمن المعلوم أن دلالة لفظ الاعتبار تشتمل على درجات متنوعة من القابلية، فيدخل في ذلك الأقوال المرجوحة التي لها حظٌّ مِن النظر، ويخرج بهذا الاحتمالات الشاذة الباطلة والمخالفة للإجماع" (٤).

---

(١) التعريفات، للجرجاني، (ص: ١٢)، وينظر: القاموس الفقهي، سعدي أبو جيب، (ص: ١٠٢).

(٢) الكليات، للكفوي، (ص: ٥٧). وينظر: القاموس الفقهي (ص: ١٠٢).

(٣) المطلع على ألفاظ المقنع، البعلي، (ص: ١٣).

(٤) ينظر: التفسير بالقول المحتمل، للدكتور: عقيل الشمري، (ص: ٥٣) بتصرف.

المطلب الثاني: مفهوم القراءة المعاصرة للنصّ القرآني.

اهتمت الدراسات العربية الحديثة بقراءة النصّ القرآني، باعتبارهِ العنصر الأساسي في تشكيل العقل العربي.

وإذا كان علماؤنا تعاملوا مع النصِّ القرآني باعتباره مصدرًا للتشريع؛ فإن القراءات الحديثة تجرأت على قداسة هذا النصّ، وسعت إلى تأسيس نوعٍ من القطيعة المعرفية والمنهجية مع علمائنا المتقدمين، والمصادر الإسلامية الأصيلة؛ تحت دعاوى التجديد والأنسنة والعقلنة، مما وسم هذه القراءات بطابع التجرؤ على قداسة النصّ الديني، وإخضاعه لسلطة المنهجية العقلانية.

وموضوع القراءات المعاصرة للنصّ الديني عمومًا- والخطاب القرآني خصوصًا- موضوعٌ هام، يحتل الصدارة والاهتمام، منذ بدايات النهضة في الفكر العربي.

وقد كَثُرت التساؤلات التي تُطرح حول هذه القراءات بسبب ظهورها، وطرحها الجريء، وتشعُبِ آرائهم في النظر إلى النصّ القرآني.

لذلك اختلفت عبارات العلماء والباحثين المهتمين بالقراءات للنصِّ القرآني في بيان مفهوم القراءات المعاصرة، ووقع الاختلاف في تعريفهم بسبب اختلاف كل منهم في نظرته وفهمه لها.

فمن هؤلاء الباحثين من عرّفها بأنها: "استخدام النظريات الحديثة في تأويل القرآن الكريم.

ومنهم من قال بأن معناها: التفسير والتأويل" [(١)].

وعرفها بعضهم، فقال: "هي عملية مركبة ومعقدة بنية ووظائف، يقتضي إنجازها جهدًا مديدًا، ومعمقًا، ومدعمًا بنتائج واحتمالات الاتجاهات التنهيجية المعاصرة"[(٢)].

وهذا تعريف شامل لكل قراءة استهدفت نصًّا لفهمه بأدوات مبتكرة، وفيه كذلك توجيه انتباه القارئ إلى الإنجاز والاجتهاد والتنهيج والمعاصرة.

وهناك من نظر إلى تعريفها باعتبار تطرقها للنصّ الشرعي، فقال: "هي استخدام النظريات الحديثة الجديدة في قراءة النصّ الشرعي؛ وقد سميت بذلك تمهيدًا لأن يكون في كل عصر قراءة

(١) ينظر: القراءات المعاصرة و آليات التجديد في فهم الخطاب القرآني، عياد بلمهدي، (ص: ١٤٦).

(٢) النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، طيب تيزيني، (ص:٣٩).

جديدة للنصّ الديني"[١]؛ أي أنها قراءة تتجه في عمومها إلى الابتعاد عن التقليد، والتحلل من الضوابط العلمية التي خضع لها التفسير، وإعطاء القارئ السلطة الكاملة في تأويل النصّ، وقراءته قراءة متحررة، لا تخضع لأي سلطة غير سلطة القارئ المتحكم في المعنى.

ولا عجب أن يكون نتاج ذلك: تهميش قداسة القرآن، ونزع صفة الوحي عنه، واعتباره مجرّد حدث واقعي، كباقي الأحداث التي يمكن تطبيق المناهج الحديثة عليها لمعرفة حقائقها، ومنه يمكن أن نقول إنّ ملامح هذه القراءة للنصّ تتلخص في:

-نزع القداسة عن القرآن، وتحويله من نصّ ديني مقدّس له خصوصيته إلى نصّ قابل للنقد.

-نزع ثبوت الدلالة عن النصّ نهائيًا، وتحويله إلى نصٍّ متغيّر الدلالة حسب الظروف التاريخية للقارئ.[٢]

ولذلك نجد من ينظر للقراءات المعاصرة على أنها: "التمثيل البشري للوحي، وكل تمثل ليس له إلاّ أن يتلبس بمقتضيات الآن، والمكان، ومعطياتها المتشابكة، جبرًا لا اختيارًا.

ويبدو هذا التعريف مندفعًا نحو ترسيخ بشرية النصّ القرآني، لا سيما وأن تلك المرحلة لابد منها في نظر القراءات المعاصرة؛ تمهيدا لقراءته بأدوات العلوم الإنسانية ومناهجها"[٣].

وهذا المعنى قريب ممن يرى القراءات المعاصرة من خلال وظيفتها، فيرى أن نشاط القراءة لابد أن يسوح في جوانب النصّ، وينفذ في أعماقه، وهذا الفعل قد يستجيب لاحتياجات التقدم التاريخي، وقد لا يستجيب، وربما انطوى على ميول واتجاهات انتقائية أو إرجائية أو رافضة[٤].

وبمعطى هذا التعريف -وما قبله- أصبح للقارئ سلطة مطلقة على النصّ، يصرف بموجبها المعاني والدلالات؛ وبذلك النوع من القراءة، له أن ينتقي من النصّ ما توحي به وسائل القراءة، ويرُدّ من دلالاته ما ترده تلك الوسائل، وله أن يقدم ما أراد، ويرجئ ما أراد من الدلالات، ويستدعي من المناهج والأدوات ما اتفق به؛ وكل ذلك لتحقيق المعنى الذي يرتضيه[٥].

وهذا التعريف يُبرز دور القارئ -أيًّا ما كان القارئ-في إنتاج المعنى، وتصبح القراءة هي الانتاج

---

(١) منهج نصر حامد أبي زيد في قراءة النص الديني، كريمة محمد، مجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، (مجلد:١٠)، (العدد:١).

(٢) ينظر: القراءات المعاصرة للنص القرآني، التحديات والضوابط، دراسة نقدية، د/حسيبة حسين، مجلة المدونة، (المجلد:٦)، (العدد:١)، (ص:١٠٥).

(٣) القراءات المعاصرة والفقه الإسلامي، عبد الولي الشنفي، (ص:٣١).

(٤) ينظر: النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، (ص:٢٤٤).

(٥) ينظر: القراءات المعاصرة والفقه الإسلامي، (ص:٣١).

المستمر للمعنى، وهو ما يقوم به القارئ وفق ظروفه العامة والخاصة.

وخدمة لدور القارئ في إنتاج المعنى، ينقل بعض القراء المعاصرين الحديث عن الثلاثية التي تكون فعل القراءة، وهي: "المرسل" أي: قائل النصّ، والرسالة، وهي: "النصّ" والمستقبل، ويعنى به: "القارئ".

وفي النصّ القرآني يستبعدون المرسل وهو" الله"، ويُخضِعون النصّ للدراسة والتفكيك من خلال الواقع والثقافة، وفي الواقع يدخل فقط المستقبل الأول للنصّ وهو "الرسول ﷺ"؛ وبهذا يدخلون ما يريدون من المعاني الباطلة، والاحتمالات الفاسدة للنصّ القرآني.

ومن أبرز القراءات التي طُرحت لقراءة النصّ الديني في المحيط الثقافي العربي هي: قراءة نصر أبو زيد، الذي يرى أن الدين لا يمكن أن يكون بمعزل عن الواقع ومتعاليًا عليه، بل إن فهم الدين مُعطى بشري ناتج عن جدل النصّ الشرعي، والواقع(١).

يقول الدكتور عبد المجيد النجّار:" يتردد في مؤلفات المؤولة الجدد كثيرًا فكرة ترقى إلى أن تكون أساسًا من أسسهم في التأويل، وهي فكرة الذاتية المطلقة في قراءة النصّ الديني، أو في التدين بحسب ما تُفضي إليه تلك القراءة.

وخلاصة هذه الفكرة: أن النصّ الديني يخاطب الإنسان مباشرة، خطابًا مباشرًا بصفة فردية، ويحمله مسؤولية قراءته، ونتائجها بصفة فردية أيضًا؛ ولهذا فإنه من حق الفرد أن تكون له قراءته الخاصة لهذا النصّ بما ينتهي فيها إلى ما يرتضيه من مدلول، وبحرية مطلقة لا يحتكم فيها إلا إلى ضميره، خاصة وأن هذا النصّ مفتوح على احتمالات من المعاني غير متناهية، وبالتالي فإنه لا حق لأحدٍ في أن يعيب على آخر قراءته لهذا النصّ، أو النتيجة التي يتوصل إليها منها، أو يمنعه من هذه وتلك.

ويرى المؤلف أن هذه القراءة الذاتية للنصّ الديني، والمغرقة في الذاتية إلى حد التسكع؛ ستُفضي لا محالة إلى أن يكون التدين بالدين الإسلامي فهمًا وتطبيقًا؛ تدينًا ذاتيًا أيضًا، وقد تتعدد صوره بين الناس بتعدد قراءتهم للنصّ الديني"(٢).

ورغم اتساع دائرة القراء الجدد وتنوع مناهجهم في قراءة النصّ الديني، إلا أن تلك المناهج كلها ثَمة ما يجمعها؛ ألَا وهو طابع قراءة النصّ الشرعي بغير تقيد بالضوابط في فهمه، وخصوصياته المنبثقة من المنهج الاسلامي في التعامل مع النصوص، فالتحليل الألسني التفكيكي، أو الفلسفة

(١) منهج نصر حامد أبي زيد في قراءة النص الديني، كريمة محمد، مجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، (مجلد:١٠)، (العدد:١).

(٢) القراءة الجديدة للنص الديني، قراءة وعرض لكتاب الدكتور عبد المجيد النجار، د. السعيد رحماني، (ص:١٤٧-١٤٦).

بشعبها المختلفة، ثم ما تفرع من المناهج المقتبسة من حقول العلوم الإنسانية والتجريبية= لا تعترف بالمنهج الإسلامي.

ولذلك لما نُقلت بعض مناهج العلوم الإنسانية لِتُطبق على النصّ الشرعي، رأت أن قراءة النصّ الشرعي عبارة عن: إخضاع القرآن-والفكر الديني عمومًا- لمحكّ النقد التاريخي المقارن، وللتحليل الألسني التفكيكي، وللتأمل الفلسفي المتعلق بإنتاج المعنى، وتوسعاته وتحولاته.

ولا يعني هذا بأن القراءات المعاصرة للنصّ القرآني مؤطرة بهذه المناهج فقط؛ بل قد تجدها مع تلك المنطلقات المنهجية: قراءة روائية قصصية؛ تُسقِط معطيات التعامل مع القصة في الأدب الغربي على نصوص الوحي، وقد تجدها قراءة تجريبية فيزيائية؛ توظف النظرية الفيزيائية قسرًا لفَهم نصوص الوحي، وقد تجدها مزيجًا من ذلك كله؛ إلَّا أنها بالرغم من هذا تتحدُّ هدفًا ونتيجَة.

وهناك مصطلحات أخرى تُطلق للتعبير عن هذا النوع من القراءة، مثل: مصطلح القراءة الحديثة -أو الحداثية-، أو القراءة الجديدة، أو القراءة العصرانية.

وسواءً وُصِفت هذه القراءات بالجديدة، أو المعاصرة، أو الحداثية، أو بتجديد الدين، أو تجديد التراث، أو العصرانية، أو غير ذلك؛ فكل هذه مصطلحات مختلفة لظاهرةٍ واحدةٍ؛ وهي ظاهرة إعادة قراءة النصوص الشرعية بطريقة حديثة، وهي بالطبع قراءة تختلف بحسب كل قارئ وباحث وناقد، نظرًا لخلفياته ومنطلقاته ومرجعياته، فثَمّ مناهج عديدة في هذه القراءات؛ إلا أنها تشترك في أصول كلية عامة، وتتفق في الدوافع والبواعث المحركة لها.

وهذه الدوافع تكونت بسبب إشكالات دينية وثقافية في التراث؛ بالنسبة لنظر أصحاب هذه القراءات.

وهذه الإشكالات -في نظرهم- هي التي سببت التأخر والركود والإعاقة للأمة العربية والإسلامية، وخاصّةً في الوقت الراهن الذي جعل الأمة تمُر بمتغيرات ومستجدات هائلة.

ولأنه لا يمكن إزاحة هذا التراث كاملاً بإزالته من الساحة الأدبية والفكرية، أو نفيه، وإقصائه كليًا، أو إهمالهِ، وعدم الاهتمام به، فلابد إذًا من بدائل أخرى.

وهذا البديل -عندهم- يعني ضرورة إيجاد آليات وأدوات أخرى، تأخذ مسميات براقة، مثل: إعادة قراءة التراث- القرآن، أو السنة-، أو إعادة فهَمه وتفسيره؛ تحت غطاء القراءة المعاصرة.

وهذه القراءة طبعًا تختلف عن القراءات القديمة- أي التفسير المعهود في الكتب التراثية للقرآن الكريم-وتهدف هذه القراءات -عامةً-إلى إعادة قراءة النصوص الشرعية، وتقديمها بشكل مختلف عما هو مألوفٌ ومتداولٌ ومعروفٌ.

والمنهج المتفق عليه بين هذه القراءات، هو تأويل النصوص الغير مرغوب فيها عندهم، وليّها، وإعادة إنتاجها من جديد؛ ليختفي الجانب الإيجابي فيها-الذي لا يريدونه-، ويظهر الجانب الجديد -المبتدع- الذي يرغبون في إظهاره.

ويبدو من خلال هذا التقديم أن القراءات المعاصرة تسير نحو ترسيخ بشرية النصّ القرآني، لاسيما وتلك مرحلة لابد منها في نظر هذه القراءة، تمهيدًا لقراءته بأدوات، وآليات العلوم الإنسانية، ومناهجها الغربية المعاصرة [١].

ويمكننا أن نذكر في هذا السياق، أربع قراءات معاصرة للنصّ الديني-على سبيل التمثيل-:

١ -القراءة الأدبية، عند أمين الخولي وأدونيس.

٢ -القراءة الأيديولوجية عند حسن حنفي الذي يؤكد التوظيف المجتمعي للنصّ القرآني.

٣ -القراءة المعرفية، ممثلة بـ. محمد عابد الجابري، وهي قراءة تقوم على قراءة نقدية عقلانية لنصوص التراث.

٤ -القراءة التأويلية: ويمكن التمثيل لهذا الصنف بدراسات محمد أركون، ونصر حامد أبي زيد.

وهذه القراءات الأربع، تعترف جميعها بأن النصّ القرآني يشكل عقبة معرفية أمام كل محاولة لإعادة بناء الشخصية العربية الحديثة، لارتباطه اللُزومي بالقراءات القديمة التي أحاطت به، حتى غدت جزءاً من بنيته الدلالية، وعنصراً بنائياً في الخيال الذاتي للمُتلقي المعاصر[٢].

(١) ينظر: القراءات المعاصرة والفقه الإسلامي، (ص:٣٢)، والقراءات المعاصرة وآليات التجديد في فهم الخطاب القرآني، عياد بلمهدي، (ص: ١٤٦).

(٢) القراءة الحداثية العربية للنص الديني، محمد خالد الشياب، (ص:٣١٦).

المبحث الثاني: تعامل المفسرين مع الاحتمالات التفسيرية.

تاريخية الاحتمالات التفسيرية:

لا شك بأن الاحتمالات التفسيرية هي من قبيل التفسير بالرأي، "والتفسيرَ بالرأي – كما هو معروف– كانت نشأته منذ عهد الصحابةِ الكرام، وكان مستندهم في الرأي من القرآن، والسنة، واللغة، وأسباب النُّزول، وشيءٍ من مرويات بني إسرائيل، وأحوال من نزل فيهم القرآن ... إلخ.

ولما جاء التابعون من بعدهم كان جملة كبيرة من تفسيرِهم بالرأي، وكان لهم اختيارٌ في التفسيرِ قد يخالفُ اختيارَ أفراد الصحابةِ، وكانت مستندات الرأي عندهم مثل الذي كان عند الصحابةِ، وزاد في مصادرهم: تفسيرُ الصحابةِ؛ لأنهم جاءوا بعدهم.

ثمَّ جاء أتباع التابعين من بعدهم، وكان الحالُ كما كان في عهد التابعين، وعلى هذه القرون الثلاث وقف النقلُ في التفسير، كما هو ظاهر من كتب التفسير التي نقلت أقوال السلف.

وعند تأمل التفسيرَ المأثورَ والمنقول عن السلف نجده على قسمين:

القسم الأول: المنقول المحض الذي لا يمكن أن يرد فيه اجتهاد، ويشمل تفسيرات النبيﷺ وأسباب النُّزول، وقصص الآي، والغيبيات.

والقسم الثاني: ما كان لهم فيه اجتهاد، وهذا القسم هو الذي يظهر فيه ما يرد عليه الاحتمال من التفسير؛ لأنه من قبيل الرأي الوارد عنهم، ولا شك بأنه من قبيل الرأي المحمود؛ لأنهم لم يكونوا يقولون في القرآن بغير علم، كما لم يكن عندهم هوى مذهبي، يجعلهم يحرفون معاني الآيات إلى ما يعتقدونه، فلما سِلموا من هذين السببين، اللذين هما من أكبر أسباب الوقوع في التحريف في التفسير، وكانوا يفسرون كلام الله على علمٍ= كان رأيهم محموداً في التفسير.(١)

وأما الرأي الذي جاء بعد تفسير السلف فيمكن أن يقال أنه ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الرأي المحمود، والمقصود به الرأي المبني على علمٍ، وهو نوعان:

---

(١) وكل ما روي عن السلف من التحرز والتورع في التفسير هو من قبيل تفسير القرآن بالرأي المجرد، قال ابن كثير:" وتفسير القرآن بمجرد الرأي حرام،..، ولهذا تحرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به، كما روى أن أبا بكر الصديقرضي الله عنه سُئل عن قوله: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾[عبس:٣١] ، فقال: أيّ سماء تظلني، وأيّ أرض تقلني؟ إذا أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم". تفسير ابن كثير (١/ ١٠- ١١).

النوع الأول: الاختيار من أقوال السلف، والترجيح بينها إذا دعا إلى ذلك داعٍ، بشروط:

- أن يكون المرجِّح ذا علم.

-ألا يختار من أقوالهم حسب هواه وميوله.

-لا بدَّ أن يكون المرجِّح على علم بأنواع ما يقع من الاختلاف عنهم.

النوع الثاني: الإتيان بمعنى جديد صحيح لا يُبْطِلُ تفسير السلف، ولا يُقْصَر معنى الآية عليه.

ومن الضوابط في هذا: أن يكون المعنى صحيحاً وارداً في اللغة، وأن يكون غير مناقض-أي: مُبطل- لقول السلف، وألا يعتقد المفسر بطلان قولهم وصحة قوله فقط، وأن يكون المعنى له ارتباط بالآية.

فإذا حصلت هذه الضوابط = صحَّ . والله أعلم . هذا التفسير الجديد، وصار من التفسير بالرأي المحمود، المعتمد على علمٍ.

القسم الثاني: الرأيُ المذموم، وهذا القسم له عدة صور، والغالب عليه أن يكون تفسيراً عن جهلٍ، أو عن هوى.

وعلى هذا وقع غالب تفاسير المبتدعة من المعتزلة والرافضة والصوفية وغيرهم[1] ممن حمّلوا النصّ القرآني فوق ما يحتمل، وبدلاً من أن يخضعوا للنصّ القرآني، أخضعوا النصّ القرآني لنصرة مذاهبهم، وساروا في الدروب العقلية حتى جمحوا، وابتعدوا عن الخط الأصيل حتى صارت كتبهم جديرة بالدرس في مجالس الفلسفة والكلام[2].

ولذلك شدد أهل العلم والتفسير على من يفسر القرآن بغير علم، وبمجرد الرأي، وبينوا عدم جواز ذلك، حتى وإن أصاب قائله في ذلك. قال ابن جرير الطبري:" وما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يدرك علمه ، إلا بنصِّ رسول الله ﷺ، أو بنصبه الدلالة عليه؛ فغير جائزٍ لأحدٍ القيل فيه برأيه، بل القائل في ذلك برأيه، وإن أصاب عين الحق فيه، فمخطئ في فعله بقيله فيه برأيه؛ لأن إصابته ليست إصابة موقن أنه محق، وإنما هو إصابة خارصٍّ وظان، والقائلِ في دين الله بالظن قائلٌ على الله ما لا يعلم، وقد حرم الله جل ثناؤه ذلك في كتابه على عباده، فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾[الأعراف:٣٣] فالقائل في تأويل كتاب الله الذي لا يدرك علمه إلا ببيان رسول الله ﷺ،

(١) ينظر: مفهوم التفسير والتأويل، للدكتور مساعد الطيار، (ص: ٢٨- ٣٢).

(٢) لطائف الإشارات، للقشيري، (١/ ٢٤).

الذي جعل الله إليه بيانه؛ قائلٌ ما لا يعلم، وإن وافق قيله ذلك في تأويله ما أراد الله به من معناه؛ لأن القائلَ فيه بغير علم، قائلٌ على الله ما لا علم له به.

وهذا هو معنى الخبر الذي حدثنا به العباس بن عبد العظيم العنبري، قال: حدثنا حبان بن هلال، قال: حدثنا سهيل أخو حزم، قال: حدثنا أبو عمران الجوني، عن جندب، أن رسول الله ﷺ قال: ((من قال في القرآن برأيه فأصاب، فقد أخطأ))(١). قال أبو جعفر: يعني ﷺ، أنه أخطأ في فعله، بقيله فيه برأيه، وإن وافق قيله ذلك عين الصواب عند الله؛ لأن قيله فيه برأيه، ليس بقيل عالم أن الذي قال فيه من قول حق وصواب، فهو قائلٌ على الله ما لا يعلم، آثمٌ بفعله ما قد نهى عنه وحظر عليه".(٢)

وجُملة القول بأننا إذا أردنا بحث تاريخية الاحتمالات في التفسير نجد أنها قد ظهرت مع ظهور التفسير بالرأي، وكان منشؤها الاختلاف في التفسير.

وعلى ذلك يمكن أن نقسم الاحتمالات في التفسير إلى قسمين:

- **القسم الأول: الاحتمالات اللغوية:**

وكما هو ظاهر فإن مُتعلقها التفسير اللغوي، وهو" من أكبر المصادر التفسيريَّة، وله أثرٌ كبيرٌ في التَّفسيرِ.

ولا شك بأن العلم باللُّغةِ العربيَّةِ أمرٌ ضروريٌّ؛ لمعرفةِ مخالفةِ من يفسِّرُ القرآنَ بغيرِها، فهي سلاحٌ يُشهرُ في وجهِ من يبتدعُ معاني لا تعرفها العربُ؛ ذلكَ لأنَّ القرآنَ عربيٌّ، ولا يمكنُ أن يُفسَّرَ بدلالةِ ألفاظ غير العربية، وهذا فيه من التَّجنِّي والتَّقوُّلِ على الله بغيرِ علمٍ ما لا يخفى.

وإذا تأمَّلنا الألفاظَ القرآنيَّةَ، نجد أنَّ هذه الألفاظَ وردت على نوعين:

النوع الأولُ: اللّفظُ الذي لا يحتملُ إلاّ معنًى واحداً، وهو إمَّا ألاَّ يخفى على أحدٍ من العربِ؛ كالأرضِ، والسّماءِ، والضّحِكِ، والحثِّ، والأساسِ، والنّبأ، وغيرها من الألفاظِ العامةِ التي لا يجهلُها العربي.

وإمّا أن يكون فيه غرابةٌ على بعضِ الناسِ، ولكنّه ـ كذلك ـ لا يحتملُ إلاّ معنًى واحداً؛ كالتَّبابِ، والأحقافِ، والشَّانِئ، وغيرها.

النوع الثاني: اللَّفظُ الذي يحتملُ أكثر من معنًى في وَضْعِ اللُّغةِ؛ كالقُرءِ، وعسعَسَ، والعَتِيقِ،

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي في سننه، (٥/ ٢٠٠)، (ح/٢٩٥٢)، والنسائي في السنن الكبرى، (٧/ ٢٨٦)، (ح/٨٠٣٢) وإسناده فيه كلام، فقد تكلم بعض أهل العلم في سهيل بن أبي حزم القطعي. وقال الترمذي: غريب.

(٢) جامع البيان، للطبري، (١/ ٧٢- ٧٣).

والحَرِدِ، والممنُونِ، وغيرها.

وهذا القسمُ هو الذي تبرزُ فيه آثارُ التفسيرِ اللُّغويّ: لأنَّ اللَّفظَ الذي لا يحتملُ إلاَّ معنًى واحداً لا يمكنُ أن يُتصوَّر فيه وقوعُ الخلافِ.

والاحتمالُ اللُّغويُّ –من حيث أثرِه في التفسيرِ– على جانبين:

أما أولهما، فيمكنُ أن يُوصفَ بأنه سلبيٌّ؛ لأنّ فيه استعمالاً لهذا الاحتمالِ في الانحرافِ بالتفسيرِ إلى غيرِ المعنى المرادِ والصحيحِ، وسببُ ذلك– في الغالبِ–:

أنّ المرءَ يعتقدُ، ثم يبحثُ في الاستدلالِ لهذا المعتقَدِ، فيجدُ في مجازِ اللُّغةِ وقليلِها وشاذِّها ما يكونُ دليلاً له، فيتمسَّكُ به، ويتركُ القولَ الذي هو أقربُ منه ظاهراً وحقيقةً.

وأما الثاني، فيمكنُ أن يُوصَف بأنه الجانبُ الإيجابيُّ، وهو أن هذه الاحتمالاتُ اللُّغويّةُ قد أثْرَتْ التَّفسيرَ بسببِ اختلافِ فُهُومِ المفسِّرينَ فيها.

وهذه الاحتمالاتُ قد تكونُ الآيةُ قابلةً لها بلا تضادٍّ، وقد لا تكونُ كذلك، ولكُلٍّ حُكمُهُ من حيثُ القبولُ والرّدُّ" [(١)] .

ومِن حيث تاريخية الاحتمالات اللُّغويَّةُ نجد أنها كنت ظاهرة عند السلف، وخصوصًا في عهد التابعين وأتباعهم، ممن برز في أقوالهم التفسير بالمحتملات اللفظية، ومما ساعدهم في ذلك قوة عربيتهم، وإن كان جانب التلقي والرواية عندهم أغلب.

وظهرت الاحتمالاتُ اللُّغويَّةُ كذلك عن جمعٌ من اللُّغويّين[(٢)] ممن شارك في التصنيف في علمِ التَّفسيرِ، وكتب فيه.

وظهرت كذلك عند بعضُ المعتزلةِ الذين شاركوا في علمِ التَّفسيرِ؛ كأبي بكرٍ عبد الرحمن بن كيسان الأصمّ، ويوسفَ بن عبد الله، وهؤلاءِ منهجهم مخَالِفُ لمنهج السَّلف؛ لأن اعتمادَهم غالبًا على العقلِ، وهذا ما يدل على أن المعتقد مؤثّر في البيان اللُّغويّ التفسيري.

ولابد أن يُنبه على أنه" من أهمّ أسبابِ الانحراف في التفسيرِ اللُّغويّ: الاعتماد على العقلِ المجرَّدِ، والانتصار للمذهبِ العقديّ، وقد ساعد على ذلك سَعَةُ العربيَّةِ.

ومما يدلُّ على هذا: ما أحدثَه بعضُهم من معانٍ لغويَّةٍ مولَّدةٍ، لا تعرفُها العربُ، ولم يكن من

---

(١) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، للدكتور مساعد الطيار، (ص: ٤٥٥– ٤٥٦).

(٢) هم المشتغلون بجمعِ ألفاظِ العرب ومعرفة دلالتِها واشتقاقِها وتصريفِها، ومعرفةِ أساليبها في الخطابِ، والاستدلالِ لذلك بلغةِ العربِ من شعرٍ أو نثرٍ، كالكِسَائيّ، وتلميذِه الفرَّاءِ. وكان بعضُ هؤلاءِ اللُّغويّين من المعتزلة؛ كمحمد بن المستنير– قطربَ، وأبي الحسن سعيد بن مسعدة–الأخفشِ–. التفسير اللغوي للقرآن الكريم، (ص: ١٠٨).

منطقِها، ومن أشهرِ الأمثلةِ عليها: تفسيرُ معنى الاستواءِ: بالاستيلاءِ.

ولما كان هذا حالُ اللُّغةِ العربيَّةِ من السَّعةِ، صار فيها إثراءٌ للمعاني المحتملةِ في التَّفسيرِ، كما صارَ فيها طريقاً لإثباتِ بعضِ المبتدعةِ بدعَهم بها، وبهذا تكونُ سَعَةُ اللُّغةِ العربيَّةِ سلاحاً ذا حدَّينِ، لذا فإنّ الأمر يحتاجُ إلى ضوابطَ يُتبينُ بها معرفةُ الصحيحِ من السّقيمِ من هذه المحتملاتِ اللُّغويَّة" (١) .

وقد تعامل المفسرون مع الاحتمالات اللُّغويَّة الضَّعيفة، وردّوا على تأويلات أصحابها، واشتُهر هذا عن أبي جعفر الطبري، الذي حَفل تفسيره بكثير من الشواهد على ذلك، ومنها-على سبيل التمثيل-:

-قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[البقرة:٣١] "وقد زعم بعض نحويي أهل البصرة أن قوله:﴿ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[البقرة:٣١] لم يكن ذلك لأن الملائكة ادعوا شيئًا، إنما أخبر الله عن جهلهم بعلم الغيب وعلمه بذلك وفضله، فقال: أنبئوني إن كنتم صادقين؛ كما يقول الرجل للرجل: أنبئني بهذا إن كنت تعلم، وهو يعلم أنه لا يعلم؛ يريد أنه جاهل.

وهذا قول إذا تدبره متدبر علم أن بعضه مفسد بعضًا، وذلك أن قائله زعم أن الله جل ثناؤه قال للملائكة إذ عرض عليهم أهل الأسماء: ﴿ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء﴾ وهو يعلم أنهم لا يعلمون ذلك، ولا هم ادعوا علم شيء يوجب أن يوبخوا بهذا القول. وزعم أن قوله: ﴿ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ نظير قول القائل: أنبئني بهذا إن كنت تعلم، وهو يعلم أنه لا يعلم ؛ يريد أنه جاهل.

ولا شك أن معنى قوله: إذ كنتم صادقين إنما هو: إن كنتم صادقين، إما في قولكم، وإما في فعلكم؛ لأن الصدق في كلام العرب إنّما هو صدقٌ في الخبر لا في العلم؛ وذلك أنه غير معقول في لغةٍ من اللغات أن يُقال: صَدق الرجل بمعنى عَلم.."(٢)

-وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾[البقرة:٥٠] قال: "وقد زعم بعض أهل العربية أن معنى قوله: ﴿ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ كمعنى قول القائل: ضُرِبت وأهلك ينظرون، فما أتوكَ ولا أغاثوكَ، بمعنى: وهم قريبٌ بمرأى ومسمع، وكقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ

(١) التفسير اللغوي للقرآن الكريم، (ص: ٦٧٧) بتصرف.

(٢) جامع البيان، (١/ ٥٢٥).

الظِّلَّ﴾[الفرقان:٤٥] وليس هناك رؤية، إنما هو علم.

والذي دعاه إلى هذا التأويل أنه وجه قوله: ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُون﴾ أي: وأنتم تنظرون إلى غرق فرعون. فقال: قد كانوا في شغل من أن ينظروا مما اكتنفهم من البحر إلى فرعون وغرقه.

وليس التأويل الذي تأوله تأويل الكلام، إنما التأويل: وأنتم تنظرون إلى فرق الله البحر لكم، على ما قد وصفنا آنفا، والتطام أمواج البحر بآل فرعون في الموضع الذي صُّير لكم في البحر طريقًا يَبسًا، وذلك كان لا شك نظر عيان، لا نظر علم، كما ظنه قائل هذا القول الذي حكينا قوله".(١)

-وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾[البقرة:٢٦] قال:" وقيل في تأويل قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ في الصِّغر والقِلة، كما يقال في الرجل يذكره الذاكر فيصفه باللؤم والشح، فيقول السامع: نعم، وفوقَ ذَاك، يعني: فوقَ الذي وُصِف في الشح واللؤم. وهذا قولٌ خلاف تأويل أهل العلم الذين تُرتضى معرفتهم بتأويل القرآن، فقد تبين إذًا بما وصفنا أن معنى الكلام: إن الله لا يستحيي أن يصف شبهًا لما شبه به الذي هو ما بين بعوضة إلى ما فوق البعوضة".(٢)

- **القسم الثاني: الاحتمالات العقلية:**

لما كان القرآن الكريم يرشد إلى المقاصد الصحيحة والمآخذ العقلية الصريحة،(٣) خاطب الله تعالى ذكره أهل العقول؛ لأنهم هم الذين يعقلون عن الله أمره ونهيه، ويتدبرون آياته وحججه دون غيرهم، فقال: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾[ص:٢٩] أي: يا أولي العقول. والألباب جمع لُبّ، واللّبّ: العقل (٤).

وتقديرًا من النهج القرآني نحو العقل الإنساني، والإرادة البشرية؛ وجّه الإسلام نحو إعمال العقل والفكر في مكنونات الكون وأسراره، وأوجب الدين النظر والتفكر، وجعله فريضة إسلامية شاملة؛ من أجلِ التوصلِ إلى الحقِّ، والتخلّصِ من العقائدِ الفاسدةِ، والموروثاتِ الضّالّة. وهذا هو صريح الآيات القرآنية: ﴿قُلِ انظُرُواْ مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لاَّ

(١) جامع البيان، (١/ ٦٦٣).

(٢) جامع البيان، (١/ ٤٣٠).

(٣) تفسير ابن كثير، (٧/ ٦٣).

(٤) جامع البيان، (٣/ ١٢٣).

يُؤْمِنُون﴾[يونس:١٠١].[١]

والقرآن كثيرًا ما يذكر الأدلة والبراهين العقلية على التوحيد ويبين حُسنه، وقُبح الشرك عقلاً وفطرةً، ويأمرُ بالتوحيدِ وينهى عن الشركِ، ولهذا ضرب الله سبحانه الأمثال- وهي الأدلة العقلية- ، وخاطب العباد بذلك، خطابَ من استقر في عقولهم وفطرهم حُسن التوحيد ووجوبه، وقُبح الشرك وذمه.

والقرآن مملوء بالبراهين العقلية الدّالة على ذلك، كقوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلاً فِيهِ شُرَكَاء مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُون﴾[الزُمَر:٢٩] [٢].

ولذلك كان السلف يُعملون القياس العقلي بطريق الأولى، على النحو الذي ورد به القرآن في الأمثال التي ضربها الله ﷻ للناس.

ثم جاء " المفسرون -من بعدهم- واعتنوا بألفاظه، فوجدوا منه لفظًا يدل على معنى واحد، ولفظًا يدل على معنيين، ولفظًا يدل على أكثر، فأجروا الأول على حكمه، وأوضحوا الخفي منه، وخاضوا إلى ترجيحِ أحد محتملات ذي المعنيين أو المعاني، وأعملَ كل منهم فكره، وقال بما اقتضاه نظره.

واعتنى الأصوليون كذلك بما فيه من الأدلة العقلية، والشواهد الأصلية والنظرية، مثل قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُون﴾[الأنبياء:٢٢]، وغيرها من الآيات، التي استنبطوا منها أدلةً على وحدانية الله، ووجوده، وبقائه، وقِدمه، وقدرتِه، وعِلمه، وتنزيهه عما لا يليق به؛ وسموا هذا العلم بأصول الدين.

وتأملت طائفة معاني خطابه، فرأت منها ما يقتضي العموم، ومنها ما يقتضي الخصوص، وغير ذلك من ألوان الخطابات؛ فاستنبطوا منها أحكام اللغة من الحقيقة والمجاز، وتكلموا في التخصيص، والإضمار، والنص، والظاهر، والمجمل، والمحكم، والمتشابه، والأمر، والنهي، والنسخ، إلى غير ذلك من أنواع الأقيسة، واستصحاب الحال والاستقراء؛ وسموا هذا الفن بأصول الفقه.

وأحكمت طائفة منهم صحيح النظر، وصادق الفكر فيما فيه من الحلال، والحرام، وسائر الأحكام، فأسسوا أصوله، وفروعه، وبسطوا القول في ذلك بسطًا حسنًا، وسموه بعلم الفروع،

(١) ينظر: التفسير الوسيط، للزحيلي، (٢/ ١٠١٢).

(٢) التفسير القيم، لابن القيم، (١/ ٣٢٥).

وبالفقه أيضا.

وتلمحت طائفة منهم ما فيه من قصص القرون السابقة، والأمم الخالية، ونقلوا أخبارهم، ودونوا آثارهم، ووقائعهم، حتى ذكروا بدء الدنيا، وأول الأشياء؛ وسموا ذلك بالتاريخ والقصص.

وتنبه آخرون لما فيه من الحكم، والأمثال، والمواعظ التي تقلقل قلوب الرجال، وتكاد تدكدك الجبال، فاستنبطوا مما فيه من الوعد، والوعيد، والتحذير، والتبشير، وذكر الموت والمعاد، والنشر والحشر، والحساب والعقاب، والجنة والنار، فصولاً من المواعظ، وأصولاً من الزواجر؛ فسموا بذلك بالخطباء والوعاظ" (١).

وهذا كله من جُملة اعتناء الأمة بألفاظِ القرآن، وما فيه من الأدلة والبراهين العقلية، التي توصل العباد إلى الحقِّ.

ولهذا من المقررِ والمعهود أن أهل السنة استدلوا بالحُججِ السمعية والعقلية، وتعاملوا مع العقل بضوابط عدة، ولم يهملوه؛ ولذلك أنكر ابن تيمية على من قال بأن أهل السنة يُنكرون حُجّية العقل، ولا يستدلون به، فقال:" ومِن العجبِ: أنّ أهل الكلام يزعمون أنَّ أهل الحديث والسنّة أهل تقليد، وليسوا أهل نظرٍ واستدلالٍ، وأنهم ينكرون حُجة العقل.

فيُقال لهم: ليس هذا بحقٍ. فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، وهذا أصل متفقٌ عليه بينهم.

والله قد أمرَ بالنظرِ والاعتبارِ والتفكرِ والتدبرِ في غير آية، ولا يُعرف عن أحدٍ من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكرَ ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظرِ والاعتبارِ والتفكرِ والتدبرِ، وغير ذلك" (٢).

ولما كان موقف أهل السنة والجماعة مِن العقل مستمدًا من نصوص الوحيين؛ كان استدلالهم به منضبطًا؛ فلم يجعلوه مستقلاً بذاته، ولا مقدمًا على الشرع.

وبالضدِّ من ذلك كله؛ فإن العقلُ هو الأصلُ المقدَّمُ عند أهلِ البدعِ من المتكلِّمينَ؛ ولذلك كثُرَ احتجاجهم باللغة؛ بغرض موافقة معتقداتهم، واستنطاقها لإثباتِ بدعهم، واستخدموا في ذلك مجازاتِ اللُّغةِ.

وحكم هذا النوع من الاحتمالات العقلية لا يُحتجُ به، ولا يُعرّجُ عليها؛ "فإنّ العقولَ لا يتوصل

(١) أضواء البيان، للشنقيطي، (٢/ ٤٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى، (٤/ ٥٥).

بها إلى مجاري اللغات، وتخصيص الأسامي بالمسميات"[(١)]؛ وكذلك لا عبرة بورود الاحتمالات العقلية المجرّدة عن الدليل؛ لأن الأدلة في دلالتها على معانيها المقصودة بها قد توسلت الوضع اللغوي، أو الإصلاح الشرعي في الدلالة، فيكون ما يثيره العقل من احتمالات مجردة ترد على الاستدلال؛ خارجة عن سبيل الدلالة على المعاني أصلاً [(٢)].

ولابد أن ينبه هنا إلى قاعدة مهمة، وهي أن" كل من دخل إلى التفسير وله أصّلٌ، فإن أصّلهُ هذا سيؤثرُ عليه، وسيقعُ في التحريفِ؛ كما وقع التحريف عند المعتزلة، الذين جعلوا العقل المجرّد أصلاً يحتكمون إليه، وكما وقع لغيرهم من الطوائف المنحرفة"[(٣)].

وتعامل المفسرين وردّهم على فساد الاحتمالات العقلية في التفسير كثيرٌ جدًا، وكتبهم مليئةً بهذا، ولضيق المقام هنا، نأخذ على ذلك مثالاً واحدًا، وهو قول الشنقيطي في قوله تعالى: ﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾[الحشر:٢]، حيث قال :" أتى: تأتي لعدة معان، منها بمعنى المجيء، ومنها بمعنى الإنذار، ومنها بمعنى المداهمة.

وقد توهم الرازي أنها من باب الصفات، فقال: المسألة الثانية: قوله:﴿فَأَتَاهُمُ اللَّهُ﴾، لا يمكن إجراؤه على ظاهره باتفاق جمهور العقلاء، فدل على أن باب التأويل مفتوح، وأن صرف الآيات عن ظواهرها بمقتضى الدلائل العقلية جائز . ا هـ.

وهذا منه على مبدئه في تأويل آيات الصفات، ويكفي لرده أنه مبني على مقتضى الدلائل العقلية، ومعلومٌ أن العقل لا مدخلَ له في بابِ صفات الله تعالى؛ لأنها فوق مستويات العقول﴿لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِير﴾[الشورى:١١] ، ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾[طه:١١٠].

أما معنى الآية: فإن سياق القرآن يدل على أن مثل هذا السياق ليس من باب الصفات، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَتَى اللّهُ بُنْيَانَهُم مّنَ الْقَوَاعِدِ ﴾[النحل:٢٦]، أي هدمه واقتلعه من قواعده، ونظيره: أتاها أمرنا ليلاً أو نهارًا، وقوله: ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾[الأنبياء:٤٤] "[(٤)].

---

(١) التلخيص في أصول الفقه، للإمام الجويني، (١/ ٢٤٨).

(٢) ينظر: الاحتمال وأثره على الاستدلال، تأليف: عبد الجليل زهير ضمرة، (ص: ٣٩).

(٣) الإعجاز العلمي إلى أين، للدكتور: مساعد الطيار، (ص: ٢١).

(٤) ينظر: أضواء البيان، (٨/ ١٧).

المبحث الثالث: ضوابط الاحتمالات التفسيرية.

لا شك بأن الاحتمالات التفسيرية من التفسير بالرأي، والتفسير بالرأي يعتمد على النظر والاجتهاد، أو على الدراية، سواءً أكان الاجتهاد في الترجيح بين احتمالات اللفظ، أو الاعتماد على اللغة العربية، ونحو ذلك.

ولا يخفى أن التفسير بالرأي لا بد له من آلة، شأنه شأن أيّ لونٍ من ألوانِ الاجتهاد، فإذا ما حصّل المفسر بالرأي هذه الآلة، والتزم بضوابطها، وبمنهجها الصحيح، كان تفسيره من النوع المقبول؛ وعليه يُحملُ قولَ من يرى جواز التفسير بالرأي.

وأما إذا ما اقتحم من ينتسب إلى التفسير هذا البحر العباب بدون آلة سليمة، ولم يلتزم بضوابط الاجتهاد، والنظر الصحيح في كتاب الله عز وجل، فلا شك أنه سيخرج من دائرة القبول، إلى حيزّ الذم والرفض؛ وعلى مثل هذا التفسير المذموم يُحملُ قولَ من يرى حُرمة التفسير بالرأي"[1] الذي دلت الآثار على النهي عنه، ومنها ما روي عن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: ((من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ)). قال البيهقي رحمه الله: وهذا إن صحّ فإنما أراد – والله أعلم– الرأي الذي يغلب على القلب من غير دليل قام عليه، فمثل هذا الرأي لا يجوز الحكم به في النوازل، فكذلك لا يجوز تفسير القرآن به.

وأما الرأي الذي يسنده برهان، فالحكمُ به في النوازل جائزٌ، وكذلك تفسير القرآن به جائزٌ، وهذا هو المعنى أيضًا فيما روي عن أبي بكر الصديق ﷺأنه قال:" أيُّ سماءٍ تُظلّني، وأيُّ أرّضٍ تُقلّني إذا قُلتُ في كتابِ اللهِ برأي".[2]

وقد أشار القرطبي كذلك إلى أن:" النهي عن تفسير القرآن لا يخلو إما أن يكون المراد به الاقتصار على النقل والمسموع، وترك الاستنباط، أو المراد به أمرٌ آخر، وباطلٌ أن يكون المراد به ألاَّ يتكلم أحدٌ في القرآن إلا بما سمعه؛ فإن الصحابةﷺ قد قرءوا القرآن واختلفوا في تفسيره على وجوه، وليس كل ما قالوه سمعوه من النبي ﷺ، فإن النبيﷺ دعا لابن عباسﷺ وقال: ((اللهم فقّهُ في الدين وعلّمهُ التأويل)).[3] فإن كان التأويل مسموعًا كالتنزيل فما فائدة تخصيصهِ بذلك! وهذا

(١) الاختلاف في التفسير حقيقته وأسبابه، (ص: ٥).

(٢) شعب الإيمان، للبيهقي، (٢/ ٤٢٣).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، (٥/ ١٥٩)، (ح/٣٠٣٢).

بيّن لا إشكال فيه. وإنما النهي يُحمل على أحدِ وجهين:

أحدهما- أن يكون له في الشيء رأي، وإليه ميلٌ في طبعهِ وهواه، فيتأول القرآن على وفق رأيه وهواه؛ ليحتجّ على تصحيح غرضه، ولو لم يكن له ذلك الرأي والهوى، لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى.

وهذا النوع يكون تارة مع العلم؛ كالذي يحتجّ ببعض آيات القرآن على تصحيح بدعته، وهو يعلم أن ليس المراد بالآية ذلك؛ ولكن مقصوده أن يُلبسَ على خصّمه.

وتارة يكون مع الجهل، وذلك إذا كانت الآية محتملة، فيميل فَهمه إلى الوجه الذي يوافق غرضه، ويرجّح ذلك الجانب برأيه وهواه، فيكون قد فسّره برأيه، أي أن رأيه حملهُ على ذلك التفسير، ولولا رأيه لما كان يترجّح عنده ذلك الوجه.

وتارة يكون له غرض صحيح فيطلب له دليلاً من القرآن، ويستدل عليه بما يعلم أنه ما أريد به، وهذا الجنس قد يستعمله بعض الوعاظ في المقاصد الصحيحة؛ تحسينًا للكلام وترغيبًا للمستمع، وهو ممنوعٌ؛ لأنه قياس في اللغة، وذلك غير جائز.

وقد تستعمله الباطنية في المقاصد الفاسدة؛ لتغرير الناس ودعوتهم إلى مذاهبهم الباطلة، فينزلون القرآن على وفق رأيهم ومذهبهم، فهذه الفنون أحد وجهي المنع من التفسير بالرأي.

الوجه الثاني: أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية استظهار بالسماع والنقل، فيما يتعلق بغرائب القرآن، وما فيه من الألفاظ المبهمة والمبدلة، وما فيه من الاختصار والحذف والإضمار والتقديم والتأخير؛ فمن لم يحكم ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثُر غلطه، ودَخلَ في زُمرةِ القول في القرآن بالرأي.

والنقل والسماع لابد له منه في ظاهر التفسير أولاً؛ ليتقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفَهم، والاستنباط، والغرائب التي لا تفهم إلا بالسماع كثيرة، ولا مطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ألَا ترى أن قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا ﴾[الإسراء:٥٩] معناه: آية مُبصِرة، فظلموا أنفسهم بقتلها.

والناظر إلى ظاهر العربية يظن أن المراد به أن الناقة كانت مُبصِرة، ولا يدري بماذا ظلموا، وأنهم ظلموا غيرهم وأنفسهم، فهذا من الحذف والإضمار؛ وأمثال هذا في القرآن كثير، وما عدا

هذين الوجهين فلا يتطرق النهي إليه."[١].

ومن خلال النظر إلى الاحتمالات التفسيرية التي يوردها أصحاب القراءات المعاصرة وكتاباتهم وطرحهم نجد أن غالبهم ليس له قَدَمٌ في العلم الشرعي، فضلاً عن علم التفسير.

ولذلك إن أردنا وضع ضوابط للاحتمالات التفسيرية في القراءة المعاصرة يحسن أن يكون ذلك من جهتين: من جهة قائل القول، ومن جهة المعنى المفسَّر به. وبيانها فيما يلي -باختصار-:

- **الجهة الأولى: الضوابط المتعلقة بقائل القول:**

لا شك بأن ضوابط القائل- أو صفاته- داخلة في شروط وصفات المفسِّر، وهي صفات لازمة، وتناول التفصيل فيها العلماء، وبينوا أنه لا يحلّ لأحدٍ أن يتّعرّض لتفسير القرآن بدونها. وأن من لم تتوفر فيه شروط المفسر؛ يُحرَّم عليه أن يفسِّر كلام الله تبارك وتعالى؛ صيانة للقرآن الكريم من جهل الجاهلين، وعبث العابثين، وضلال المضلين، بل إنَّ هذا يُعدُّ من القول على الله بغير علم، والذي هو من أعظم الموبقات، وأجل المهلكات، التي اتفقت الشرائع، وأجمعت الرسل قاطبة على تحريمه[٢].

والقول على الله بغير علم قرين الشرك، بل جعله بعضهم أشد جرمًا من الشرك بالله عز وجل، واستدل بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾[الأعراف:٣٣] قال ابن سعدي رحمه الله: "ومن أعظم القول على الله بلا علم، أن يتأول المتأول كلامه، أو كلام رسوله، على معانٍ اصطلح عليها طائفة من طوائف الضلال، ثم يقول: إن الله أرادها، فالقول على الله بلا علم، من أكبر المحرمات وأشملها، وأكبر طرق الشيطان التي يدعو إليها، فهذه طرق الشيطان التي يدعو إليها هو وجنوده، ويبذلون مكرهم وخداعهم على إغواء الخلق بما يقدرون عليه"[٣].

ولذلك وضع العلماء شروطًا لمن أراد أن يتصدى لتفسير كلام الله، ومِن أهم هذه الشروط التي ينبغي أن يكون المفسِّر متصفًا بها، هي:

أوّلاً: صحّة الاعتقاد وسلامة المنهج. والعلّة في هذا أنّ فساد الاعتقاد والمنهج يصير بصاحبه

(١) ينظر: تفسير القرطبي، (١/ ٣٣- ٣٤).

(٢) ينظر: الرد على كتاب الهيروغليفية، علي بن عبد الرحمن القضيب العويشز، (ص: ٢٢) بتصرف.

(٣) تفسير السعدي، (ص: ٨٠).

إلى تحريف دلالة القرآن إلى ما يعتقد وينهج، وكم وقع ذلك من طوائف، تصدّى أصحابها للتّفسير، ولم يكونوا على الاستقامة، فقالوا على الله غير الحقّ، وحرّفوا الكلم عن دلالته، ككلامهم في تحريف معاني الصّفات، والوعد والوعيد، وغيرها من آيات العقائد والإيمان.

ثانيًا: صحّة المقصد، والتجرّد للحقّ، والسّلامة من الهوى؛ فإن الهوى يحمل صاحبه على نصرة مذهبه ولو كان باطلاً، ويصرفه عن غيره ولو كان حقًا.

ثالثًا: أن يكون المفسِّر عالماً بأصول التفسير وطرقه- فهي بمثابة المفتاح لعلم التفسير-، وبالقراءات، والناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، ومعهود العرب، واللغة، ونحوها من العلوم الضرورية.

رابعًا: التّحرّي، والتّثبّت في الفَهم[1].

- **الجهة الثانية: الضوابط المتعلقة بالمعنى المفسَّر به.**

أهم ضوابط المعنى المفسَّر به، هي:

أولاً: أن لا يناقضَ هذا المعنى ما جاء عنِ السَّلفِ. ولذا جعل ابن جرير من شروط المفسِّر أن لا يكون تأويله وتفسيره خارجًا عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة والخلف من التابعين وعلماء الأمة، مع التنبه إلى أن كل من رجع إلى أقوالهم وتخيّر منها، فإنه قائل بالرأي؛ لأن تخيره معتمدٌ على عقله، كما فصّلَ ابن جرير الطبري ذلك في تفسيره.

ثانيًا: أن يكون المعنى المفسَّر به صحيحًا في نفسه، وصحيحًا من حيث اللغةِ، فإذا لم يرد فيها وكان مما اسُتحدث من المصطلحات، كمصطلحات الرافضة والصوفية والباطنية وغيرهم، أو كان من مصطلحات العلوم الأخرى؛ كمصطلحات الفلسفة وغيرها، فإنه لا يُقبل التفسير بها.

ثالثًا: أن يكون المعنى مما يحتملُه سياق الآيةُ.

رابعًا: أن لا يُقصَرَ معنى الآيةِ على هذا المحتملِ دون غيره. فيقع بذلك في ردِّ تفسير السلفِ، أو ردِّ ما يمكن أن تحتمله الآية من المعاني الصحيحة التي يذكرها غيره[2].

خامسًا: أن لا يناقض ما ثبت بالشريعة من الأخبار والأحكام.

---

(١) ينظر: دراسات في علوم القرآن، للدكتور: فهد الرومي، (ص: ١٦٨)، والمقدمات الأساسية في علوم القرآن، للدكتور: عبد الله الجديع، (ص: ٢٩١- ٢٩٦).

(٢) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم، (ص: ٦٩٨) .

المبحث الرابع: أسباب خطأ الاحتمالات التفسيرية المعاصرة.

يمكن إجمال أهم أسباب الخطأ والغلط في الاحتمالات التفسيرية المعاصرة إلى الأسباب الآتية:

- **السبب الأول: مخالفة مقاصد القرآن الكريم.**

من أجل المكانة العظيمة لهذا الكتاب الخالد؛ تظافرت عقول العلماء عليه، وتتابعت عليه جهودهم لإظهار بيانه، واستخراج أحكامه. وكانت من أهم المناهج والطرق التي تعاملوا بها مع القرآن الكريم هي طريقة فَهم أهدافه الكلية، وغاياته، ومقاصده.

"ولما كانت مقاصد القرآن متعددة، جرت عادته في بثها في ثناياه وتضاعيفه؛ حتى لا يتوقف الإلمام بها – كلها أو بعضها – على تتبع ما لا يتيسر تتبعه منه. فأي سورة تقرأ تضع أمام ناظريك هدفين أو ثلاثة أهداف، أو عدداً من المواعظ، والأحكام، والقصص، والتهذيب، والتوجيه، والإرشاد، وهو – بهذا – يلبي حاجة التعجل، ويلبى حاجة التأني على حدٍ سواء"(١).

ونحن نجد أن ارتباط الأحكام القرآنية بعللها، وحكمها، ومقاصدها، ليس إلا دليلاً واضحًا على تأكيد مقاصدية القرآن الكريم، وسعيه إلى الصلاح والخير والهدى، وتثبيت وجوب النظر المقاصدي الأصيل، وضرورة ارتباط الحكم بمقصده وجودًا وعدمًا(٢).

ولا شك بأن غرض المفسّر بيان ما يصل إليه، أو ما يقصده من مراد الله تعالى في كتابه، بأتم بيان يحتمله المعنى، ولا يأباه اللفظ من كل ما يوضح المراد من مقاصد القرآن، أو ما يتوقف عليه فَهمه أكمل فهم، أو يخدم المقصد تفصيلاً وتفريعًا، مع إقامة الحجة على ذلك إن كان به خفاء، أو لتوقع مكابرة من معاندٍ أو جاهلٍ.

ومعلوم أن المنهج المقاصدي في فهم القرآن الكريم وبيان أحكامه من أقوم المناهج التي توازن بين الثوابت، والمتغيرات الزمانية والمكانية، مع اعتبار عدم معارضتها مع مبادئ القرآن الكريم، وقيمه، وأحكامه الثابتة؛ لأن خلط الوسائل المتغيرة مع الوقع والمستجدات، وبين الأسس الثابتة؛ يحول بيننا وبين الفَهم السديد للخطاب القرآني، ويوقعنا في التعسف والشطط في التفسير. فالمقاصد تتعامل مع الأولى بالليونة والمرونة، وتتعامل مع الثانية بالتثبيت والتشديد.

ومن هنا يمكن القول بأن التفسير المقاصدي للآيات القرآنية ليس بدعًا من القول، أو حداثًة في الفكر، وإنما هو أساس القول في كتاب الله عز وجل، وعليه فإنه ينبغي بيان القواعد التي تضبط

(١) ينظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، د: عبد العظيم المطعني، (١/ ٤١٨).

(٢) ينظر: الاجتهاد المقاصدي ضوابطه ومجالاته، نور الدين، (ص: ٤٨).

فَهم القرآن الكريم فهمًا مقاصديًا مستقيمًا، يعالج قضايا واقع الأمة، بما يتماشى مع زمن العولمة، الذي ملأته التطورات العلمية صخبًا، وصعوبَة في التوجيه، والإصلاح(١).

وكثيرٌ من دعاة توظيف نظرية المقاصد- مِن أصحاب القراءة الحديثة المعاصرين- يُسقطون العديد من الأحكام القرآنية؛ بدعوى مخالفتها لمصلحة الإنسان، متغافلين عن الجانب الأخروي من هذه المصالح. ولله درّ الشاطبي حين أشار إلى أن الشريعة موضوعة لإخراج المكلف من داعية هواه حتى يكون عبدًا لله اختيارًا (٢).

ولهذا يحسن القول بأن علاقة المقاصد بتفسير القرآن الكريم علاقة طَردية؛ إذ لا يمكن أن نعزلها عن فَهم النصّ، كما لا يمكن أن تنفكّ عن القرآن؛ كونه المرجع والأصل في استنباطها، واتساقها مع غاياته، وحكمه شرط من شروط صحتها.

وإذا أردنا النظر إلى كيفية توظيف أصحاب القراءة المعاصرة للمقاصد القرآنية، فيمكن أن نقول بأنّها أخذت اهتمامًا كبيرًا لدى الفكر الحداثي، حيث وظفوها -للأسف-في إعادة النظر في كثير من الأحكام القرآنية، واستغلوها في تأويلِ النصوص، وتغييرِ الأحكام، مستخدمين مصّطلحاتٍ متقاربة، كالمصالح، وروح الشريعة، وجوهرها.

وكان منطلقهم في ذلك: أنَّ النصَّ وليد ظروف اجتماعية، وثقافية، وسياسة خاصة، ومادامت أحوال الناس ومصالحهم متغيرة بتغير الزمان والمكان؛ ولأن كثيرًا من الأحكام القرآنية متعلقة بالقرون الماضية؛ فعلى المفسر أن يُراعي مصالح الناس، وواقعهم المعاصر؛ لأن الشريعة إنما هي الروح، والجوهر، والرحمة، ولابد أن تتجلى هذه القيم العليا في أحكامها (٣).

ولذلك نجد حسن حنفي يرى:" أن التفسير بالواقع، وبمصالح الناس المتغيرة هو التفسير الأكثر دلالة، والذي يتجاوز التفسير بالمأثور، والتفسير بالمعقول، إلى التفسير النافع وبالمقاصد"(٤).

وفي الجانب نفسه نجد محمد شحرور حَملَ على الطرح الذي ينادي بتطبيق أحكام الشريعة، وأنَّ أساس الإسلام هو الموروث من كتب الفقه، وأن حدود الله هي تشريع عيني؛ وزَعم أنه طرحٌ فارغٌ وواهمٌ، ولا يمكن أن يكتب له النجاح.

ومما زعمه كذلك أن كل الآيات المبتدئة بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ هي مِن القَصَص المحمدية المربوطة بحقبة زمنية محددة، ولا يمكن تقميصها، ولا البناء عليها لأي تشريع للمسلمين

(١) مقاصد القرآن الكريم أصولها وتطبيقاتها عند المفسرين، د: فاضل الجواري، (ص:٥١٥) .

(٢) ينظر: الاعتصام ـ للشاطبي، (٢/ ٣٣٧).

(٣) اتجاهات توظيف المقاصد في فهم القرآن عند المعاصرين، إيمان خيراني، د/ أكرم بلعمري، (ص: ٦٠٥).

(٤) هرمينيوطيقا النصّ القرآني في منظور اليسار الإسلامي (حسن حنفي أنموذجاً)، تأليف: الشريف طوطاو، (ص:٦).

بعد انقضاء ذلك العصر، والنتيجة التي خرج منها -بزعمه- أن آيات القصص المحمدي- وإن كانت نصوصًا موحاة- إلا أنها ذات طابع تاريخي[١].

وهو في هذا مشابهًا لأركون الذي يؤكد في كتاباته على ضرورة النظر إلى النصِّ على أنه مجموعة من العصور والحقبات الزمنية [٢].

ومن الأحكام القرآنية التي وُظِفت في فهمها نظرية المقاصد عندهم: آيات الحجاب، والمواريث، والربا، والقوامة، وغيرها.

ويمثل على ذلك: قراءة نصر حامد أبو زيد، الذي نجده ينظر إلى القرآن باعتباره نصًا جامدًا يحتوي على تشريعات قانونية لا تصلح لكلّ زمان ومكان، وإنما تكمن صلاحيته لزمنٍ ومكانٍ مُحدّدين، ويضرب مثالاً على ذلك في قوله تعالى: ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾[النساء:١١] فمن خلال سياق الآية التاريخي يزعم أن واقع المرأة في ذلك الزمن مغاير لوضعها الآن، فلم يكن لها سابقًا أيّ حق، على عكس واقعها في الوقت الحاضر الذي استطاعت فيه افتكاك حقوقها، مما يعني وجوب مساواتها مع الرجل". وهذا بلا شك يتنافى مع المقصد الحقيقي لتوزيع الميراث في الشريعة الإسلامية.[٣]

وفي قول محمد شحرور الآتي نصه دلالة واضحة على إرادته تغيير النمط الاجتماعي لسلوك وأخلاق المجتمع المسلم، المبنية على أسس دينية ربانية، بما يزعمه من مدنية وحداثة عصرية، تتماشى والواقع الحالي، إذ يرى أن لكل عصرٍ خصائصه ومميزاته، قائلاً:" إنني أرى أنه يجب إعادة دراسة سلوك النبي وأقواله، في غير الحدود والعبادات على هذا النحو، وإعطاؤها المضامين المعاصرة الصحيحة، والوطنية، والقومية، والاجتماعية"[٤].

والحق أننا عند التأمل في هذا الكلام لا نستغرب كثيرًا من رجل يرى أن التشريع النبوي مرحلة تاريخية تجاوزها الزمن؛ وتبقى في نظره أعراف الناس وتقاليدهم خاضعة لظروف عصرهم، ومعاشهم.[٥] وهذا شأن المغرورين بهواهم، العُمي عن النظر في تقلبات الأحوال؛ أنهم لا يفرضون

(١) الكتاب والقرآن، لمحمد شحرور، (ص:٥٨٨) ،(ص:٥٩٢) بتصرف.

(٢) القراءات المعاصرة للنص القرآني، د: حسيبة حسين، (ص:٩٩)بتصرف.

(٣) القراءات المعاصرة للنصّ القرآني، التحديات والضوابط، (ص:١١٠).

(٤) نقلاً من كتاب: الأبعاد الأنتروبولوجية للقراءة المعاصرة للنص الديني عند محمد شحرور، دراسة تحليلية نقدية لمؤلفه: الكتاب والقرآن، تأليف الدكتور: باي بن زيد، (ص:٥٥).

(٥) المرجع السابق.

من الاحتمالات إلا ما يوافق هواهم، ولا يأخذون العُدة لاحتمال نقيضه [1].

• **السبب الثاني: التأثر بالمناهج الغربية، واتباع الهوى.**

وهما طامتان ابتلي بهما كثير من المبتدعة وأهل الأهواء، وممن ابتلي بالغفلة عن آيات الله؛ لأن "الغفلة عن الآيات: ضدّ النظر فيها. ولهذا قيل: النظر: تجريد العقل عن الغفلات، وقيل: هو تحديق العقل نحو المرئي. والأول هو النظر الطلبي؛ وهو طلب العبد ما يدلّه على الحق، والثاني هو النظر الاستدلالي؛ وهو النظر في الدليل الذي يوصله إلى الحق. وهذا -الثاني- هو الذي يوجب العلم.

فالذمُّ على الغفلة عن آيات الله، يتضمن النوعين؛ النظر فيها، والتأمّل لها. والتذكّر لها: ضد الغفلة عنها، وهي آيات معينة، فإذا جُرّد العقل عن الغفلة عنها، وحدقه للنظر فيها، حصل له العلم بها. وقد يحصل له العلم بها؛ ولكنه يمتنع عن اتباعها لهواه؛ كما قال الله ﷻ عن قوم فرعون: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾[النمل:١٤]؛ فإنّ الحقّ إذا ظهر؛ صار معلوماً بالضرورة.

والآيات والدلائل الظاهرة تدلّ على لوازمها بالضرورة؛ لكنّ اتباع الهوى يصدّ صاحبه عن التصديق بها، واتباع ما أوجبه العلم بها.

وهذه حال عامة المكذبين-مثل مكذبي محمّد ﷺ، وغيره من الأنبياء-؛ فإنّهم علموا صدقهم علماً يقينياً؛ لِمَا ظهر من آيات الصدق، ودلائله الكثيرة؛ لكنّ اتباع الهوى صدّهم عن ذلك؛ قال تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لاَ يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللّهِ يَجْحَدُونَ﴾[الأنعام:٣٣]، وقال تعالى عن قوم فرعون: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[النمل:١٤]، وقال موسى عليه السلام لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاء إِلاَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لأَظُنُّكَ يَا فِرْعَونُ مَثْبُورًا﴾[الإسراء:١٠٢]، ولهذا قال: ﴿فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا غَافِلِينَ﴾[الأعراف:١٣٦]؛ لأنهم علموا أنّها حقّ، وغفلوا عنها؛ كما يغفل الانسان عما يعلمه"[2].

وقد حذر الله تعالى نبيه من إتباع الهوى، فقال: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ وَاقٍ﴾[الرعد:٣٧] بمعنى: ولئن اتبعتهم بعد وضوح البرهان والإحاطة بحقيقة الأمر؛ إِنَّكَ إِذاً لَمِنَ الظَّالِمِين، أي: المرتكبين الظلم الفاحش، وفي ذلك لطف للسامعين وزيادة تحذير واستفظاع

(١) التحرير والتنوير، (١٩/ ١٢٦).

(٢) ينظر: النبوات، لابن تيمية، (٢/ ٦٥٨).

لحال من يترك الدليل بعد إنارته، ويتبع الهوى، وفيه تهييج وإلهاب للثبات على الحقّ[1].

ومن أشد أسباب وقوع الخطأ عند بعض المتصدرين للتفسير بالرأي: العدول عن مذاهب الصحابة والتابعينﷺ، والتفسّير بمجرد الرأي والهوى.

يقول الدكتور غانم قدوري مبرزًا تأثر بعض مَن كتبَ في التفسير متأثرًا بالمناهج الغربية: "وظهرت تفاسير أخرى كانت أكثر نزوعًا إلى التجديد، وإثارة قضايا تعكس تأثُرِ كاتبيها بضغط الواقع المحزن للمسلمين، وتفوق أعدائهم العلمي والصناعي، فغلبت على بعض التفاسير النزعة العلمية، بإدخال النظريات العلمية الحديثة في تفسير القرآن، وتكلّف بعض المفسرين العثور على أصّلٍ لتلك النظريات في آيات القرآن. وغلب على بعضها النظرة العقلية والتأثر بروح الحضارة الغربية، فأدى ذلك بكاتبيها إلى رفض الأخذ بالتفسير المأثور، واعتباره مما يصدّ عن فَهم القرآن، واعتمادهم النظرة العقلية المجردة في تفسير القرآن، مما أدى بهم أحيانًا إلى التعسف في تأويل بعض الآيات القرآنية، مع حرصهم على تضييق دائرة الغيبيات، ومحاولة تفسيرها بالنظرة العقلية.

وقد افتتن بعض المفسرين بالنظريات العلمية الحديثة، وذلك حين نظر في ذلك الركود العلمي الذي كان يلف بلاد المسلمين، وتلك الحضارة الغربية المزدهرة بالصناعة والعلوم والفنون، واعتقد أن من وسائل النهوض بواقع المسلمين التأكيد على أن الإسلام يحث على طلب العلم، وأن في القرآن إشارات إلى العلوم، والنظريات العلمية الحديثة، فحاول تفسير القرآن وشحنه بكل أنواع العلوم ومظاهر الحضارة الحديثة، وخير من يمثل هذا الموقف الشيخ طنطاوي جوهري-رحمه الله-في تفسيره الجواهر، ونحا هذا المنحى أيضًا – وإن كان على نحو أخف- الشيخ أحمد مصطفى المراغي في تفسيره، ومع إمكان تلمس العذر لأولئك المفسرين الذين سلكوا هذا المنهج، فإن الذين يفسرون القرآن الكريم بما يطابق مسائل العلم، ويحرصون على أن يستخرجوا منه كل مسألة تظهر في أفق الحياة، يسيئون إلى القرآن من حيث يظنون أنهم يحسنون صنعًا، لأن هذه المسائل التي تخضع إلى سنّة التقدم تتبدل، وقد تتقوض من أساسها وتبطل، فإذا فسرنا القرآن بها تعرّضنا في تفسيره للنقائض، كلما تبدلت القواعد العلمية، أو تتابعت الكشوف بجديد ينقض القديم، أو يقين يبطل التخمين.

وكل محاولة لتعليق الإشارات القرآنية العامة بما يصل إليه العلم من نظريات متجددة متغيرة، أو حتى بحقائق علمية ليست مطلقة؛ تحتوي أولاً على خطأ منهجي أساسي، وهو أن نُعلّق الحقائق النهائية القرآنية بحقائق غير نهائية، وهي كل ما يصل إليه العلم البشري.

(١) محاسن التأويل، للقاسمي، (١/ ٤٢٨).

كما أنها تنطوي على معانٍ ثلاثة، كلها لا تليق بجلال القرآن الكريم:

المعنى الأول: هو الهزيمة الداخلية التي تُخيل لبعض الناس أن العلم هو المهيمن، وأن القرآن تابع، ومن هنا يحاولون تثبيت القرآن بالعلم، أو الاستدلال له من العلم، على حين أن القرآن كتابٌ كامل في موضوعه، ونهائي في حقائقه، والعلم ما يزال في موضوعه، ينقض اليوم ما أثبته بالأمس، وكل ما يصل إليه غير نهائي ولا مطلق؛ لأنه مقيد بوسط الإنسان وعقله وأدواته، وكلها ليس من طبيعتها أن تعطي حقيقة واحدة نهائية مطلقة.

المعنى الثاني: سوء فَهم طبيعة القرآن ووظيفته، وهي أنه حقيقة نهائية مطلقة تعالج بناء الإنسان، بناءً يتفق- بقدر ما تسمح طبيعة الإنسان النسبية- مع طبيعة هذا الوجود وناموسه الإلهي، حتى لا يصطدم الإنسان بالكون من حوله، بل يصادقه ويعرف بعض أسراره، ويستخدم بعض نواميسه في خلافته، نواميسه التي تكشف له بالنظر والبحث والتجريب والتطبيق، وفق ما يهديه إليه عقله الموهوب له، ليعمل لا ليتسلم المعلومات المادية جاهزة.

المعنى الثالث: هو التأويل المستمر، مع التمهل والتكلف لنصوص القرآن، كي نحملها ونلهث بها وراء الفروض والنظريات التي لا تثبت ولا تستقر، وكل يومٍ يجدّ جديد"(١).

وأصحاب القراءات المعاصرة-وإن كانوا متأولين-، إلا أنهم أهل بدع، ومتبعي أهوائهم في قراءتهم للنصوص الشرعية؛ ولهذا سمى السلف أصحاب البدع بأصحاب الأهواء.

وهذا ينطبق بلا شك على أصحاب القراءات المعاصرة، ومتبعي المناهج الغربية؛ حيث أنهم ابتدعوا وتأولوا معانٍ منحرفة؛ بسبب ما يجدونه من الحرجّ مِن آيات الأحكام والحدود التي يصعب تكييفها مع المعايير الدولية الحديثة التي تقف عند حقوق الإنسان، والتي أقرّتها النصوص الدولية؛ فالقرآن يُقرر بنصوصه أحكامًا وحدودًا تعتبر خرقًا لهذه الحقوق؛ كقطع اليد، والجلد، وغير ذلك.

ولذا فإن بعض الذين تأثروا بالثقافة الغربية، يرون في هذه الحدود والعقوبات شيئاً من الشدة والقسوة لا تتفق مع روح العصر، وتعارضُ الحرية الشخصية، وخاصّةً حرية المرأة، التي نادى لها الغرب؛ باسم التحرر والمساواة، وتحت شعار الديمقراطية، التي قررها لها القانون.

ومثال على ذلك: في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾[النور:٣١] يُفسِّر شحرور الآية حسب هواه، مخترعًا حدودًا لما شرع الله ورسوله، وسمّاها بالحدّ الأعلى في حدّ الكف واليدين مما يظهر من المرأة، والحدّ الأدنى وهو ما فهمه من الآية، وهو ما تلبسه المرأة من الداخل، قائلاً: " إذا خرجت المرأة عارية في الطريق كما خلقها الله؛ فقد تعدت حدود الله في اللباس، وإذا خرجت

(١) ينظر: محاضرات في علوم القرآن – للدكتور: غانم قدوري، (ص: ٢٠٩- ٢١٥).

مغطاة تمامًا يدخل في غطائها الوجه والكفان؛ فقد خرجت عن حدود رسوله، ولباس المرأة المسلمة هو لباس حسب الأعراف، ويتراوح بين اللباس الداخلي، وبين تغطية الجسم، ما عدا الوجه والكفين. وهكذا نرى أن لباس معظم نساء أهل الأرض، هو ضمن حدود الله ورسوله"(١).

وقوله هذا فيه دعوة صريحة إلى الانحلال الذي تعاني منه كل المجتمعات الغربية والاسلامية؛ وتتجرع بسببه الويلات.

إن المجتمع المسلم الذي بناه القرآن الكريم مجتمعٌ متماسك يشد بعضه بعضًا، ومتى تصرّمت عرى الترابط بين فئاته، وتلاشت صور الحياءِ بين أبنائه؛ كان إيذانًا بخرابه؛ وهذا ما ترمي القراءة المنحرفة للنصوص المقدسة في الوصول إليه.

ولقد أكثر جماعة من متشربي المناهج الغربية تعاطي تفسير كلام الله على مثل هذه الاحتمالات الواهنة، ولا شك بأنهم في إرخائهم صواب القول ناكبون، وعن مرامي القرآن الكريم وغاياته بعيدون.

- **السبب الثالث: الاعتماد عل العقل المجرَّد.**

الناس مع العقلِ طرفان ووسط؛ فطرفٌ جحدوا العقل وعطّلوه، وطرفٌ عظّموه وقدّسوه وجعلوه حاكماً على النصوص، فإن وافق النصّ العقلَ قُبل؛ وإلاَّ فلا.

وإن كان نصّاً قرآنياً خالف عقولهم، أولوه وصرفوه عن معناه الحق، وإن كان نبوياً صحيحاً، ووجدوا له مخرجاً أولوه، وإن لم يستطيعوا لذلك سبيلاً طعنوا فيه وردوه!. كذا دون اعتبار للقواعد والأصول الشرعية في التعامل مع النصوص، وأولئك هم معتزلة العصر، وأصحاب المدرسة العقلانية الحديثة، والعصرانيون، ومن نحا نحوهم، أو لفَّ لفهم.

وأمّا الوسط فهم الذين استضاءوا بنور القرآن؛ وأعملوا عقولهم فيما أُمِروا به من النظرِ، والاعتبارِ، والتدبرِ، والتفكرِ(٢).

ونحن نجدُ أنّ أهم مبدأ سار عليه المتأثرون بالفكر الغربي العقلاني المادي هو تحكيم العقل في فَهم النصوص الواردة في الكتاب والسنة تحكيمًا مطلقًا، ولذلك أُطلق عليهم: "مصطلح المدرسة العقلية؛ لأنهم يستخدمون عقولهم دون الاعتماد على النصوص، وقد كان يُطلق على وجه الخصوص على المعتزلة قديمًا، ثمَّ على محمد عبده ومن سار على نهجه حديثًا.

ولابد أن يُنبه على أن نسبتهم إلى العقل إنما هو اصطلاحٌ، وإلا فالعقل الصحيح ليس معهم،

(١) اتجاهات توظيف المقاصد في فهم القرآن عند المعاصرين، (ص: ٦٠٥-٦٠٩).

(٢) ينظر: المشابهة بين المعتزلة الأوائل والمعتزلة الجدد، فؤاد الشلهوب، (ص: ١١).

بل معهم العقل المجرَّدُ، أو العقل المعتمد على مصادر غير إسلامية، كالمنطق، والفلسفة، وأفكار الحضارة الغربية، وغيرها.

ولذلك فإن مما يُتعجَّب منه أن يُنسب هؤلاء إلى العقل، وكأن مقابليهم ليس لهم عقول!، والأمر- بلا شك- ليس كذلك؛ بل لأن هؤلاء اعتمدوا على عرض نصوص الشريعة على عقولهم التي أصابها فسادٌ ووهنٌ؛ إما من جهة الشبهات، وإما من جهة الشهوات، ولما أصبحت هذه الشهوات أو الشبهات تسيِّر عقولهم في الأمور الفكرية؛ ردُّوا بعض نصوص الكتاب والسنة لهذا السبب.

ويمكن القول بأن إعمال العقل على مراتب:

الأول: استخدام العقل المجرد عن أي مصدر، وغالبًا ما يكون ذلك عند فقدان النصِّ، أو عند بادئ الرأي.

الثاني: الاعتماد على العقل المعتمد على مصادر فاسدة أو غير صحيحة؛ كما وقع لكثير من المعتزلة، وكذلك بعض المعاصرين الذين لا يرون حرمة النصّ القرآني، ويتعاملون معه كأيّ نصّ عربي، فهؤلاء لديهم مصدر؛ لكنه مصدرٌ مخالفٌ للصواب، وهذا أكثر من سابقه بكثير.

الثالث: الاعتماد على العقل المعتمد على مصادر الشريعة، وهذا الذي ينتج الرأي المحمود الذي لا زال العلماء يتعاملون به إلى اليوم.

وإذا تأملت هذه القسمة علمت أن نسبتهم إلى العقل تحكُّمٌ، ولو رُبط العقل بوصف زائد لكان أولى[(١)].

وقد وصل بعض أصحاب هذا الاتجاه إلى حدِّ إحلال العقل مطلقًا محل الشرع. فمحمد عبده -مثلاً- قد عدّ أصل الإسلام الأول هو: النظر العقلاني، والأصل الثاني: تقديم النظر العقلاني على ظاهر الشرع [(٢)].

يقول الشيخ محمد بن إسماعيل: "لقد أراد محمد عبده أن يقيم سدّاً في وجه التيار العلماني اللاديني؛ ليحمي المجتمع الإسلامي من طوفانه، ولكن الذي حدث هو أن هذا السدّ أصبح قنطرة للعلمانية، عبرت عليه إلى العالم الإسلامي؛ لتحتل المواقع واحدًا تلو الآخر، ثم جاء فريق من تلاميذ محمد عبده وأتباعه فدفعوا نظرياته واتجاهاته إلى أقصى طريق العلمانية اللادينية"[(٣)].

---

(١) جواب الدكتور: مساعد الطيار، لسؤال: ما حدّ استخدام العقل المجرد في التفسير. وهو مقالٌ في: ملتقى أهل التفسير. https://cutt.us/XYy6s بتصرف.

(٢) التأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين، إبراهيم محمد طه بويداين، (٢/ ٩٧).

(٣) العصرانية قنطرة العلمانية، سليمان بن صالح الخراشي، (ص: ٤٤).

ونجد كذلك في قراءة لعبدالعزيز جاويش يرى فيها استقلال العقل بالتشريع، وبأن: العقل بإمكانه- من خلال البحث والتجارب والتنقيب- إدراك ما تصبوا إليه النفس الإنسانية، مِن مراتب الكمال في الأحكام والتصورات، والنظم الاجتماعية، والمسائل العملية، والآداب الخلقية[1].

وهذا د.عثمان أمين يفتي بحق الاجتهاد في تفسير القرآن لأي عصري، دون أي دراسة أو تأهيل، بل إنه بارك كل خطأ يُحتمل أن يتورط فيه مثل هذا المفسِّر؛ لأن القرآن لم ينزل -في رأيه- للمتخصصين، وإنما نزل للعالمين، ويزعم كذلك أن ابن عباس لم يدرس في معاهد، ولم يكن له من المؤهلات إلا الفطرة السليمة![2].

وكل هذه الآراء غيضٌ من فيض، والملاحظ عليها: أن التأويل والاحتمال عند أصحاب القراءات المعاصرة ليس له ضابطٌ معين إلا العقلانية البعيدة كل البعد عن كل الأصول المعتمدة في الشريعة؛ سواء في أصول التفسير، أو أصول الفقه، أو أصول اللغة، أو أصول الاعتقاد.

وأنهم لما تأثروا بالفلسفة، والمناهج الغربية؛ وقعوا في ضلالات مُستكرهة، وكلما رأوا دليلاً من القرآن أو السّنّة يكشف خباياهم؛ أوّلوه والتمسوا له المخارج البعيدة، والتأويلات الضعيفة، وجعلوه على ما يوافق أهوائهم؛ لئلا ينقض ما قاسوا، ويبطل ما أسَّسوا.

- **السبب الرابع: الاقتصار على اللغة.**

لما كان ميدان المعاني ميداناً فسيحاً، وَلَجَ منه الطاعنون أصحاب القراءات المعاصرة على كتاب الله، فجعلوه نصًّا مفتوحًا، وجعلوا بذلك الخطاب القرآني فضاءً دلاليًّا متنوعًا، ومنتجًا ثقافيًا، واعتبروا أنّ كتب التفسير، وآثار السلف، وأسباب النزول محاولة لتقييد حرية النصّ القرآني.

وهذه ميزة النصّ الذي يستحق أن يسمى نصًّا عندهم؛ أنه لا يُقرأ قراءة أُحاديّة أو نهائيّة، بل يقبل التعدد في القراءة، ويحتمل الاختلاف في المعنى، وتتجدّد معانيه مع كل قراءة.

ومن خلال نظرية رمزية النصّ أصبح من السهل عندهم التوسع في الاحتمالات التفسيرية بما لا يرتبط بدلالة النصّ أو السياق.

والذي استند إليه أصحاب هذا الاتجاه أن النصّوص الدينية بصفة عامة- والقرآنية بصفة خاصة-؛ نصوص في طبيعتها حاملة للتأويل، من حيث اتساع دلالة معانيها.

وهذا ما يرشحها لأن تكون قابلة لأكثر من معنى، ومنفتحة لأكثر من قراءة، ويمكن حملها

---

(١) الإسلام دين الفطرة والحرية، لعبد العزيز جاويش، (ص: ١٢٧-١٣٧). نقلا من: التأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين، إبراهيم محمد طه بويداين، (٢/ ٩٧).

(٢) القرآن والتفسير العصري، عائشة عبد الرحمن، (ص: ٦٧-٦٩). نقلا من: التأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين، إبراهيم محمد طه بويداين (٢/ ٩٧).

على أكثر من دلالة؛ بسبب تعدد الفهوم، واختلاف مستويات المتلقين لهذه النصوص، وتنوع سياقات وظروف القراءة.

وعلى ذلك يكون المبدأ الذي استند إليه أصحاب القراءة الجديدة في نظرتهم للخطاب القرآني: أن مجال النقد تستوي فيه النصوص، وتتماثل، بصرف النظر عن جنسها، أو نوعها.

ونتيجة لذلك اعتبروا مناهج المفسرين القدماء مناهج تقليدية؛ لأنها -بزعمهم- لا تكشف عن المعنى الحقيقي في النصّ، وتناصر المعنى الواحد، وتصادر التعدد في المعنى؛ والسبب في ذلك -عندهم-؛لأنها احتكمت إلى معايير وقواعد في قراءتها للنصوص.

فالمفسر القديم كان عمله متجهًا إلى إصابة هذا المعنى الواحد؛ لأن القواعد التي يتمسك بها لا تمنحه الحُرِيّة في إصابة أكثر من معنى في النصّ.

وعلى هذا فالتفسير التراثي ينطلق -من وجهة نظرهم- لمعنى واحدا في النصّ، ومهمة المفسر فيه هي اكتشاف ذلك المعنى، اعتمادًا على مجموعة من المعارف، بعضها لغويّ، وبعضها ديني[1].

ومثال على هذا: انطلق نصر حامد أبو زيد في دراسته حول مفهوم النصّ وعلوم القرآن من كون النصّ القرآني نصّاً لغوياً تم إنتاجه في ظروف محددة؛ فهو بهذا-عنده- منتَج ثقافي!.

ولأن ألوهيّة مصدر النصّ لا تنفي واقعية محتواه، ولا تنفي مِن ثَم انتماءه إلى ثقافة البشر؛ فهو يرى أنه تشكل في بيئة ثقافية معينة، وفي فترة زمنية محددة، ولذلك فإن السبيل إلى فَهم معانيه هو منهج التحليل اللغويّ؛ لأنه نصّ لغويّ ينتمي إلى بُنية ثقافية محدودة، تم إنتاجها طبقاً لتلك الثقافة التي تُعدُّ فيها اللغة نظامها الدلالي المركزي.

ويهدف -أبو زيد- من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين هما:

- إعادة ربط الدراسات القرآنية بمجال الدراسات الأدبية والنقدية.
- تحديد مفهوم موضوعي للإسلام، بحيث يتجاوز فيه الطرح الأيديولوجي.

ونتيجة لذلك انطلق في مشروعه هذا بانتقاد الفكر الإسلامي، مُتَّهِماً إياه بالرجعية، وبأنه أنتج تصورًا دينيًا عزل النصّ عن سياق ظروفه الموضوعية التاريخية التي تشكل فيها، ثم بعد ذلك صبغه بالقداسة، وأن هذا التحويل لطبيعة النصّ، ومِن ثَم لوظيفته كان محصلة لمجمل اتجاهات الثقافة الرجعية المسيطرة، وهذه الصبغة القدسية للنصّ القرآني اعتبرها أبو زيد عائقًا أمام القراءة البشرية له.

وحقيقة تَكون النصّ -بحسب ذلك- عند أبي زيد: كانت من الواقع التاريخي للعرب، وليس لأنه نصٌّ أنزله الله تعالى من السماء على البشر، هداية لهم إلى الصراط المستقيم، وهو بهذا يلغي

(١) ينظر: التأويليات الجديدة وقراءة النص القرآني، (ص:١٠-١٢).

فكرة التنزيل[١].

وكلامه هذا- كما هو ظاهر- فيه خللٌ كبير، وجهلٌ بأحوال العرب-الذين نَزل فيهم الخطاب- وعاداتُ العرب وقت نزول القرآن، وإهمالٌ للنظر في أسباب النزول، وقصّرُ النظرِ على بعض القرآن دون بعض.

ولا شك بأن "القرآن المعجِز يُوّجهُ إلى أقوى اللغاتِ وأفصحِ الاختيارات، وأرجحِ الاحتمالات، ويُرباُ به عن اللغاتِ الضعيفةِ، والتأويلات المتكلَّفة!" [٢].

الخاتمة.

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

فقد تم هذا البحث المتواضع بعون من الله وتوفيقه وإحسانه، وأسأل الله ﷻ أن يتجاوز عن الزلل والتقصير فيه، وأن ينفع به، ويمكن تلخيص أهم نتائجه فيما يلي:

(١) ينظر: مقال: في القراءة الحداثية للنصّ القرآني وقضاياه، البويسفي محمد. موقع مداد https://cutt.us/z9Nyl

(٢) القرآن ونقض مطاعن الرهبان، (١/ ٣٧٣).

أولاً: الاحتمالات التفسيرية، هي: بيان الآية بتضمن أو تردد معناها إلى معنى أو معانٍ؛ بدليلٍ معتبر، وهي من قبيل التفسير بالرأي.

ثانيًا: المقصود بمصطلح القراءة المعاصرة: استخدام النظريات الحديثة في تأويل القرآن الكريم.

ثالثًا: يسعى بعض أصحاب القراءة المعاصرة إلى نزع القداسة عن القرآن، وتحويله من نصٍّ دينيٍ مقدّسٍ له خصوصيته، إلى نصٍّ متغيّر الدلالة، حسب الظروف التاريخية للقارئ.

والمبدأ الذي استندوا إليه هو تحكيم العقل في فهم نصوص الكتاب والسنة تحكيمًا مطلقًا، زاعمين أن مجال النقد تستوي وتتماثل فيه كل النصوص، بصرف النظر عن جنسها أو نوعها.

رابعًا: علاقة المقاصد بتفسير القرآن الكريم علاقة طردية لا يمكن فهم النصّ بمعزلٍ عنها، كما لا يمكن أن تنفكّ عن القرآن، لكونه المرجع والأصل في استنباطها واتساقها مع غاياته وحكمه؛ ولذلك فإن المنهج المقاصدي في فهم القرآن الكريم وبيان أحكامه من أقوم المناهج التي توازن بين الثوابت والمتغيرات الزمانية والمكانية، مع اعتبار عدم معارضتها مع مبادئ القرآن الكريم وقيمه وأحكامه الثابتة.

خامسًا: وظّفَ بعض أصحاب القراءة المعاصرة المقاصد القرآنية واستغلوها في تأويل النصوص، وتغيير الأحكام مستخدمين مصطلحات متقاربة كالمصالح وروح الشريعة وجوهرها، ومنطلقهم في ذلك أن النصّ وليد ظروف اجتماعية وثقافية وسياسة خاصة؛ وبذلك أسقطوا العديد من الأحكام القرآنية، بدعوى مخالفتها لمصلحة الإنسان، متغافلين عن الجانب الأخروي من هذه المصالح، ومن أبرز الأحكام القرآنية التي وظِفت في فَهمها نظرية المقاصد عند أصحاب القراءة المعاصرة: آيات الحجاب، والمواريث، والرّبا، والقوامة، وغيرها.

فهرس المصادر والمراجع.

١- الأبعاد الأنتروبولوجية للقراءة المعاصرة للنص الديني عند محمد شحرور دراسة تحليلية نقدية لمؤلفه" الكتاب والقرآن الدكتور: باي بن زيد، مجلة انثروبولوجية الأديان، المجلد١٦، العدد٢، تاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥م.

٢- اتجاهات توظيف المقاصد في فهم القرآن عند المعاصرين، إيمان خيراني، د/ أكرم بلعمري، "بحث ألقي في المؤتمر الدولي الثالث: القراءات الحديثة للعلوم الاسلامية-رؤية نقدية-"٤/٥/١٤٤٠هـ".

٣- الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٤- الاجتهاد المقاصدي، ضوابطه ومجالاته، المؤلف: نور الدين الخادمي، سنة نشر (١٤١٩هـ— ١٩٩٨)، الطبعة الأولى.

٥- الاحتمال وأثره على الاستدلال، عبد الجليل زهير ضمرة، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد(١٧)، سنة النشر:٢٠٠٢م.

٦- الاختلاف في التفسير حقيقته وأسبابه، تأليف: د. وسيم فتح الله، رسالة لطيفة في علوم القرآن،(بدون بيانات نشر).

٧- أساس البلاغة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٨- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، المؤلف: محمد الأمين بن محمد الجكني الشنقيطي، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، عام النشر: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٩- الاعتصام، للإمام: إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة الأولى،١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٠- الإعجاز العلمي إلى أين؟ مقالات تقويمية للإعجاز العلمي، المؤلف: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الثانية، ١٤٣٣هـ

١١- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

١٢- التأويل بين ضوابط الأصوليين وقراءات المعاصرين، "دراسة أصولية فكرية معاصرة" إعداد: إبراهيم محمد طه بويداين، إشراف: الأستاذ الدكتور حسام الدين عفانه، رسالة ماجستير ـ جامعة القدس ـ الدراسات العليا ـ قسم الدراسات الإسلامية.

١٣- التأويليات الجديدة وقراءة النص القرآني، اعداد: محمد بنعمر بن الطاهر، عضو بفريق قراءة النص مركز الدراسات والبحوث، وجدة، المغرب.

١٤- التحرير والتنوير، المؤلف: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار النشر: دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م

١٥- التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي — بيروت، الطبعة الأولى،١٤٠٥هـ.

١٦- تفسير السعدي، للإمام: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م

١٧- تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م

١٨- التفسير القيم، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية، بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، الناشر: دار ومكتبة الهلال- بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٠هـ

١٩- التفسير اللغوي للقرآن الكريم، للدكتور مساعد الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ

٢٠- التفسير الوسيط للزحيلي، المؤلف: د وهبة بن مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ

٢١- التفسير بالقول المحتمل، منزلته وأثره في البيان، للدكتور: عقيل بن سالم الشمري، رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود،١٤٣٤هـ.

٢٢- التعريفات، المؤلف: علي بن محمد الجرجاني، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٢٣- التلخيص في أصول الفقه، للإمام: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: عبد الله النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، سنة النشر: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، بيروت.

٢٤- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى،٢٠٠١م.

٢٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، ومجموعة من الباحثين، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، سنة النشر (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

٢٦- الجامع لأحكام القرآن= تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٢٧- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، المؤلف: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م

٢٨- دراسات في علوم القرآن، للدكتور: فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، الطبعة الثانية عشرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٩- الرد على كتاب الهيروغليفية، علي بن عبد الرحمن القضيب العويشز. مصدر الكتاب: ملتقى أهل الحديث http://www.ahlalhdeeth.com

٣٠- شعب الإيمان، للإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣١- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٢- العصرانية قنطرة العلمانية، سليمان بن صالح الخراشي، بحث مختصر، ١٤٢٣هـ.

٣٣- الفهرست، المؤلف: أبو الفرج محمد بن إسحاق المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٣٤- في القراءة الحداثية للنصّ القرآني وقضاياه، تأليف: البويسفي محمد. مصدر الكتاب: موقع مداد https://cutt.us/z9Nyl

٣٥- القاموس الفقهي، المؤلف: سعدي أبو جيب، الناشر: دار الفكر. دمشق، سورية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٦- القراءات المعاصرة للنص القرآني، التحديات والضوابط، دراسة نقدية، د/حسيبة حسين، مجلة المدونة، المجلد ٦، العدد: ١.

٣٧- القراءات المعاصرة والفقه الإسلامي، مقدمات في الخطاب والمنهج، تأليف: عبد الولي الشنفي، مركز نماء للبحوث والدراسات.

٣٨- القراءات المعاصرة وآليات التجديد في فهم الخطاب القرآني، عياد بلمهدي، المشرف: أ.د / محمد زيوش، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

٣٩- القراءة الجديدة للنص الديني، قراءة وعرض لكتاب الدكتور عبد المجيد النجار، د. السعيد رحماني. موقع المنهل.https://platform.almanhal.com/Files/2/23679

٤٠- القراءة الحداثية العربية للنص الديني، (محمد أركون ونصر حامد أبو زيد نموذجا)، تأليف: محمد خالد الشياب، ٢٠١٣م.

٤١- القرآن ونقض مطاعن الرهبان، د صلاح عبد الفتاح الخالدي، دار النشر: دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

٤٢- الكتاب والقرآن، لمحمد شحرور، الأهالي للنشر والتوزيع، سوريا، دمشق.

٤٣- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الكفوي، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٤- لطائف الإشارات= تفسير القشيري، المؤلف: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، المحقق: إبراهيم البسيوني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب-مصر.

٤٥- مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: أنور الباز - عامر الجزار، الناشر: دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

٤٦- محاسن التأويل، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد القاسمي، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٧- محاضرات في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله غانم بن قدوري، الناشر: دار عمار- عمان، الطبعة الأولى (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م).

٤٨- المشابهة بين المعتزلة الأوائل والمعتزلة الجدد، فؤاد الشلهوب، المكتبة الشاملة، بدون بيانات نشر.

٤٩- المطلع على ألفاظ المقنع، المؤلف: محمد بن أبي الفتح البعلي، المحقق: محمود الأرناؤوط وياسين الخطيب، الناشر: مكتبة السوادي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٥٠- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، المؤلف: د. محمد حسن جبل، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.

٥١- المعجم الوسيط، المؤلف: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار النشر: دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

٥٢- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر دار المعرفة، لبنان.

٥٣- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، المؤلف: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٥٤- مقاصد القرآن الكريم أصولها وتطبيقاتها عند المفسرين، د: فاضل الجواري، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد (٣٢)، بنين، القاهرة.

٥٥- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة: بدون، تاريخ الطبع: بدون.

٥٦- المقدمات الأساسية في علوم القرآن، للدكتور: عبد الله الجديع، الناشر: مركز البحوث الإسلامية ليدز – بريطانيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٥٧- منهج نصر حامد أبي زيد في قراءة النص الديني، كريمة محمد، مجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد١٠، العدد١، ٢٠١٧.

٥٨- الموافقات، المؤلف: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة الأولى١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٥٩- النبوات، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، دراسة وتحقيق: عبدالعزيز الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٦٠- النصّ القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، تأليف: طيب تيزيني.

٦١- هرمينيوطيقا النصّ القرآني في منظور اليسار الإسلامي (حسن حنفي أنموذجاً)، تأليف: الشريف طوطاو، مؤسسة مؤمنون بلا حدود،٢٠١٥م.

فهرس الموضوعات.

	الموضوعات.	رقم الصفحة
١-	ملخص البحث	٢
٢-	المقدمة.	٣
٣-	المبحث الأول: مفهوم الاحتمالات التفسيرية والقراءة المعاصرة للنص القرآني.	٥
٤-	المطلب الأول: مفهوم الاحتمالات التفسيرية.	٥
٥-	المطلب الثاني: مفهوم القراءة المعاصرة للنص القرآني.	٨
٦-	المبحث الثاني: تعامل المفسرين مع الاحتمالات التفسيرية.	١٣
٧-	القسم الأول: الاحتمالات اللغوية.	١٥
٨-	القسم الثاني: الاحتمالات العقلية.	١٨
٩-	المبحث الثالث: ضوابط الاحتمالات التفسيرية.	٢٢
١٠-	الجهة الأولى: الضوابط المتعلقة بقائل القول.	٢٤
١١-	الجهة الثانية: الضوابط المتعلقة بالمعنى المفسَّر به.	٢٥
١٢-	المبحث الرابع: أسباب خطأ الاحتمالات التفسيرية المعاصرة.	٢٦
١٣-	السبب الأول: مخالفة مقاصد القرآن الكريم.	٢٦
١٤-	السبب الثاني: التأثر بالمناهج الغربية، واتباع الهوى.	٢٧
١٥-	السبب الثالث: الاعتماد عل العقل المجرَّد.	٣٢
١٦-	السبب الرابع: الاقتصار على اللغة.	٣٤
١٧-	الخاتمة والتوصيات.	٣٧
١٨-	فهرس المصادر والمراجع.	٣٨
١٩-	فهرس الموضوعات.	٤٤